J. Agric. Sci. Mansoura Univ., 25 (10): 6249 - 6272, 2000.

ROLE OF NON-GOVERNMENTAL ORGANIZATIONS IN THE DEVELOPMENT OF RURAL WOMEN

El-Helbawy, H. A.
Rural Sociology Dept., College of Agriculture, Alexandria University

دور المنظمات غير الحكومية فى تنمية المرأة الريفية

هشام عبد الرازق الهلباوى
قسم المجتمع الريفى ـ كلية الزراعة ـ جامعة الاسكندرية

الملخـص

استهدفت الدراسة بصفة رئيسية التعرف على الدور الذى تقوم به المنظمات غير الحكومية فى تنمية المرأة الريفية ، والعوامل المؤثرة عليه ، وكذا التعرف على درجة استفادة النساء الريفيات من أنشطة وخدمات المنظمات غير الحكومية والعوامل المؤثرة عليها . وقد أجريت الدراسة الميدانية على عينة عشوائية من المنظمات الريفية غير الحكومية قوامها ١٤٣ منظمة ، فى ريف محافظة المنوفية . كما تم أختيار عينة عشوائية من النساء المستهدفات بأنشطة هذه المنظمات قوامها ٣٩٥ أمرأة ريفية ، من أربعة قرى فى مركزى شبين الكوم وأشمون بمحافظة المنوفية .

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج من بينها : أن ٧٨% من المنظمات الريفية غير الحكومية قامت بتقديم أنشطة خدمية وإنتاجية للمرأة الريفية ، وأن أهم الأنشطة التى قدمتها هذه المنظمات للمرأة الريفية هى : إقامة مشاغل للخياطة والتريكو والتطريز ، ثم كفالة وتزويج اليتيمات ، ثم خدمة مساعدة المحتاجات والفقيرات ، ثم تقديم خدمات صحية للمرأة الريفية ، ثم أنشاء نادى نسائى وتقديم أنشطة الأسر المنتجة ، ثم إنشاء فصول لمحو أمية المرأة ، وإقامة ندوات ثقافية ودينية للمرأة ، وإقامة مراكز تدريبية وإنتاجية متكاملة للمرأة ، وتيسير حصول المرأة على قروض لإقامة مشروعات صغيرة ، وإقامة معارض لتسويق منتجات المرأة الريفية . وكشفت الدر اسة عن محدودية مساهمة المنظمات غير الحكومية فى تنمية المرأة الريفية ، ومن بين النتائج التى تشير إلى ذلك : (١) أن ٢٢% من المنظمات غير الحكومية بالعينة لم تهتم بتقديم أى أنشطة أو خدمات للمرأة الريفية ، (٢) أن ٤٠% من المنظمات التى قدمت أنشطة وخدمات لتنمية المرأة الريفية لم تقدم إلا نشاطا واحداً ، (٣) أن ٦٢% من المنظمات بالعينة لا تشارك الإناث فى عضويتها ، (٤) أن ٤٨% من المنظمات التى تشارك النساء فى عضويتها لا يوجد مشاركة من الإناث فى عضوية مجالس إدارتها ، (٥) أن ٤٧% من النساء الريفيات بالعينة لا يعرفن بوجود المنظمات غير الحكومية بقراهم على الرغم من وجودها ، (٦) أن ١٥% فقط من النساء الريفيات بالعينة قد سبق لهن الاستفادة من أنشطة وخدمات المنظمات غير الحكومية .

وقد تبين من نتائج تحليل الانحدار أن أهم المتغيرات التى تؤثر على مستوى مساهمة المنظمات غير الحكومية فى تنمية المرأة الريفية هى : درجة تعاون المنظمة مع المنظمات غير الحكومية الأخرى ، قدرة المنظمة على تعبئة الموارد الضرورية لخدمة مستهدفيها ، مستوى مشاركة المرأة الريفية فى عضوية وإدارة المنظمة ، نوع النشاط الرئيسى للمنظمة ، عمر المنظمة ودرجة توافر المنظمات بالقرية . كما أوضحت نتائج تحليل الانحدار أيضا أن أهم المتغيرات المؤثرة علىدرجة استفادة المرأة الريفية من أنشطة وخدمات المنظمات غير الحكومية هى : درجة المشاركة التطوعية للمرأة ، عدد المنظمات غير الحكومية بالقرية ، اتجاه المرأة نحو العمل التطوعى ومهنة المرأة . وقد أنتهت الدراسة بمناقشة لأهم نتائجها ، ووضع بعض المقترحات التى يمكن أن تزيد من فعالية المنظمات غير الحكومية فى تنمية المرأة الريفية .

مشكلة الدراسة

إذا كانت الموارد الطبيعية والمادية تمثل قاعدة الانطلاق فى أى عملية تنموية ، فإن الموارد البشرية المتمثله فى الخبرات والمهارات والكفاءات والقدرات البشرية تمثل قوة الدفع الحقيقية لعملية التنمية . ومن هنا فقد ظهرت الاتجاهات الحديثة فى التنمية والتى تركز على ضرورة الاهتمام بتنمية الموارد البشرية كمدخل للتنمية الحقيقية ، وذلك من منطلق أن الانسان هو الوسيلة الأساسية والأهم لتحقيق التنمية ، وهو غاية التنمية فى نفس الوقت . ونظرا لإدراك أهمية الموارد البشرية فى عملية التنمية، فقد تزايد الاهتمام من جانب

كثير من الحكومات والهيئات الدولية بأهمية إدماج السكان المحليين ـ رجالاً ونساءاً ـ فى عملية التنمية، سواء من حيث مشاركتهم فى الجهود والمشروعات التنموية، أو من حيث استفادتهم من عوائد هذه الجهود والمشروعات التنموية .

ويشير المحللون إلى أن المنظمات غير الحكومية هى الوسيلة المثلى لإدماج السكان المحليين فى عملية التنمية ، حيث تجسد هذه المنظمات مبدأ هام من مبادئ التنمية وهو مبدأ المشاركة الشعبية ، فهى تقوم على التطوع ، وتسعى إلى اشراك أكبر عدد ممكن من السكان فى الأنشطة التنموية . هذا بالإضافة إلى أن هذه المنظمات أكثر استشعاراً باحتياجات السكان فهى تمثلهم وتقوم على خدمتهم ، وهى غالبا ما تضرب بجذورها فى فئات سكانية تعانى من نقص الخدمات ويصعب الوصول إليها عن طريق القنوات الحكومية ، وكذلك فهى تستطيع توفير الكثير من الموارد التى يمكن تعبئتها وتوظيفها فى الأنشطة التنموية ، وهى البديل عن قصور إمكانات الدولة عن آداء الخدمات الأساسية ، كما أنها وسيلة هامة لمواجهة الآثار السلبية لسياسات الإصلاح الاقتصادى (أمانى قنديل،١٩٩٥؛سامية فهمى،١٩٨٥؛ United Nations,1990;United Nations,1994) . أى أن المنظمات غير الحكومية تسعى إلى أشراك أكبر عدد ممكن من السكان فى الأنشطة التنموية ، كما تسعى إلى توفير الموارد اللازمة للقيام بهذه الأنشطة ، بالإضافة إلى أنها تسعى إلى تحقيق العدالة فى توزيع مردودات التنمية من خلال توجهها إلى الفئات الأشد حرماناً والأكثر حاجة للأنشطة التنموية .

وتتزايد أهمية دور المنظمات غير الحكومية فى الفترة الحالية فى مصر كنتيجة لتبنى مصر لسياسة الاصلاح الاقتصادى التى تعنى التحول إلى اقتصاد السوق وإلى خصخصة الهياكل والمؤسسات الاقتصادية والخدمية ، كما تعنى حدوث تغير جذرى فى دور الدولة بحيث لا تصبح مسئولة مسئولية كاملة عن الوفاء بإحتياجات السكان من الخدمات الاجتماعية والاقتصادية . ويؤدى ذلك إلى تهميش بعض الفئات الاجتماعية ، والتأثير على حدة مشكلة الفقر والبطالة . وقد بدت المنظمات غير الحكومية هى القادرة على سد الفراغ الذى سوف تتركه الحكومة فى مختلف المجالات ، والتعامل مع الآثار السلبية لسياسة الاصلاح الاقتصادى (المجلس القومى للطفولة والأمومة ، ١٩٩٤ ؛ ياسين ، ١٩٩٧ ؛ شهيدة الباز ، ١٩٩٧) .

ومما لاشك فيه أن قطاع الريف وقطاع المرأة سوف يكونان من أكثر القطاعات تأثراً بسياسات الاصلاح الاقتصادى (منى أبو المجد ، ١٩٩٨ ؛ منظمة الأغذية والزراعة ، ١٩٩٠ ؛ معهد التخطيط القومى، ١٩٩٦ ؛ Azza Soliman, 1995; United Nations, 1990) ، فقطاع الريف يضم غالبية السكان المصريين ، ويوفر للمجتمع المصرى معظم غذائه ، ويمده بكثير من موارده وإحتياجاته الأساسية ، بينما هو قد حرم طويلا من أسباب التنمية ، مما أدى لتخلفه ، وتدنى مستوى معيشه معظم سكانه (العزبى ، ٢٠٠٠ ؛ محرم ، ١٩٩٠) . أما قطاع المرأة والذى يمثل نصف حجم الموارد البشرية فى المجتمع المصرى، ويقع عليه العبء الأكبر فى تكوين الأسرة وتنشئة الأطفال ، ويضطلع بالجانب الأكبر من المسئولية فى تنفيذ برامج تنظيم الأسرة ، فهو الآخر قد حرم طويلاً من أسباب التنمية مما أدى إلى إنخفاض المستويات التعليمية والصحية والاقتصادية للجزء الأكبر منه (العزبى ، ٢٠٠٠ ؛ خاطر ، ٢٠٠٠ ؛ الحزب الوطنى الديمقراطى ، ١٩٩٧) . مما يشير إلى أهمية أن تتجه المنظمات غير الحكومية إلى تنمية هذين القطاعين إذا ما أردنا الاسراع بعملية التنمية الشاملة ، وإذا ما أردنا أن تكون هذه التنمية متوازنة ومتسقة .

وإذا كان الاهتمام بالريف وبالمرأة ينبغى أن يكون على قمة أولويات المشروعات التنموية للمنظمات غير الحكومية ، فإن المرأة الريفية بصفة خاصة ينبغى أن يكون لها الأسبقية والأولوية المطلقة ، وأن يتضاعف نصيبها من الجهود التنموية للمنظمات غير الحكومية ، مرة لكونها ريفية ، ومرة أخرى لكونها أمرأة . فالمرأة الريفية تنتمى إلى القطاعيين الأقل حظاً والأكثر حرماناً من بين القطاعات المختلفة فى المجتمع ، فى نفس الوقت الذى تشكل فيه النساء الريفيات أكثر من نصف نساء المجتمع ، ويقع عليهن بالتالى مسئولية تربية وتنشئة أكثر من نصف أطفال المجتمع ، بالاضافة إلى أهمية المهام والمسئوليات التى تقوم - أو يمكن أن تقوم - بها المرأة الريفية فى تنفيذ برامج تنظيم الأسرة ، وخفض النمو السكانى وترشيد الاستهلاك والإنفاق ودعم الادخار والمساهمة فى المشروعات التنموية والشئون المجتمعية (العزبى، ٢٠٠٠ ؛ محرم ، ١٩٩٧) .

ويشير المحللون إلى أن المنظمات غير الحكومية يمكنها أن تقوم بدور فعال فى التنمية البشرية للمرأة الريفية ، من خلال مساهمتها فى الارتقاء بالمستويات التعليمية والصحية والاقتصادية للمرأة الريفية، كما أنها تستطيع أن تساهم فى إدماج المرأة الريفية فى عملية التنمية من خلال توفيرها لفرص حقيقية لمشاركة المرأة فى تخطيط وتنفيذ وتقييم المشروعات التى تحتاج إليها قراها ، بالإضافة إلى ما يمكن أن تقوم به هذه المنظمات فى وصول المرأة إلى مواقع اتخاذ القرار والمساهمة فى تمكينها من المشاركة الفعالة فى تحديد ما يخص حياتها وحياة سكان مجتمعها (الهلباوى ،١٩٩٨؛أمانى قنديل ، ١٩٩٨أ؛ United Nations, 1994).

وعلى الرغم من أهمية الدور الذى يمكن أن تلعبه المنظمات غير الحكومية فى تنمية المرأة الريفية إلا أن الدراسات ــ القليلة المتاحة ــ تشير إلى انخفاض مستوى مساهمة المرأة الريفية فى عضوية هذه المنظمات ، وضعف مستوى مساهمة المنظمات غير الحكومية فى تنمية المرأة الريفية (أمانى قنديل ، ١٩٩٦؛ سوزان أبو رية، ١٩٩٦ ؛ محرم ، ١٩٨٠ ؛ FAO,1990) . ولعل العمل على زيادة مساهمة المنظمات غير الحكومية فى تنمية المرأة الريفية يتطلب قبل أى شئ آخر توافر المعارف العلمية الدقيقة حول مستوى المساهمة الحالية لهذه المنظمات فى تنمية المرأة الريفية ، ومستوى مساهمة المرأة الريفية فى أنشطة هذه المنظمات ، والمعوقات التى تحد من استفادة المرأة الريفية من أنشطة تلك المنظمات ، خاصة فى ظل ضآلة المعارف العلمية المتاحة عن دور المنظمات غير الحكومية فى تنمية المرأة الريفية . والدراسة الحالية هى محاولة فى هذا الاتجاه .

أهداف الدراسة

تسعى الدراسة الحالية إلى تحقيق الأهداف التالية :

1- التعرف على الأنشطة والخدمات التى تقدمها المنظمات غير الحكومية للمرأة الريفية .
2- التعرف على مستوى مشاركة المرأة الريفية فى عضوية المنظمات غير الحكومية .
3- التعرف على مستوى معرفة النساء الريفيات بالأنشطة التى تقدمها المنظمات غير الحكومية للمرأة الريفية .
4- التعرف على درجة استفادة النساء الريفيات من أنشطة وخدمات المنظمات غير الحكومية.
5- التعرف على المشاكل والمعوقات التى تحد من مساهمة المنظمات غير الحكومية فى تنمية المرأة الريفية .
6- التعرف على العوامل المرتبطة والمؤثرة على مستوى مساهمة المنظمات غير الحكومية فى تنمية المرأة الريفية .
7- التعرف على العوامل المرتبطة والمؤثرة على درجة استفادة النساء الريفيات من أنشطة المنظمات غير الحكومية .

الإطار النظرى والاستعراض المرجعى

لقد أفترض لمدة طويلة أن عملية التنمية تعم فوائدها تلقائياً على كل أفراد المجتمع ، وأن فوائدها تنساب إلى كل فئات وقطاعات المجتمع ، وأنها محايدة فى تأثيرها على كل من الرجال والنساء، ولكن الواقع العملى أثبت غير ذلك فالتفاوتات الواسعة بين الريف والحضر من جانب ، وبين الجنسين (الرجال والنساء) تواجهنا فى مجالات عديدة ، كما أدى التسليم بإفتراض حياد التنمية فى تأثيرها على الرجال والنساء إلى تهميش المرأة خارج المجرى الحقيقى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (هدى صبحى ، ٢٠٠٠) .

فلقد أدى اهمال المرأة فى خطط التنمية فى الخمسينيات والستينيات إلى اخفاق برامج التنمية فى تحقيق المساواة بين الجنسين والارتقاء بالمستويات الاقتصادية والاجتماعية لأفراد المجتمع أيضا . وفى الواقع فقد وضعت هذه الخطط التنموية نساء العالم الثالث فى وضع أسوأ ، حيث وجدت هؤلاء النساء أنفسهن واقعات تحت أعباء أثقل من العمل بينما انحسرت مكاسبهن تماماً (نادية فرح ، ١٩٩٧ ؛ بارنت ، ١٩٩٢) . ومنذ ذلك الوقت بدأ الاهتمام بأهمية ادماج المرأة فى عملية التنمية ، وقد تباينت المداخل التى استخدمت لادماج المرأة فى التنمية من مرحلة لآخرى حتى الآن ، ويمكن تتبع مرحلتين أساسيتين فى تطور المداخل التى استخدمت لادماج المرأة فى التنمية منذ نهاية الخمسينيات وحتى الآن ، وهما :

اولا : مرحلة النظرة الجزئية لادماج المرأة فى التنمية

بدأت هذه المرحلة مع نهاية مرحلة الخمسينيات من القرن العشرين وظهور الاهتمام بأهمية تنمية المرأة حتى تستطيع القيام بالأدوار الاجتماعية والاقتصادية التقليدية التى حددتها لها الظروف الطبيعية والاجتماعية للمجتمع ، وقد ظهر خلال تلك الفترة مدخلين هما :

١- مدخل الرفاهة Welfare Approach :وهو اول مدخل استخدم عالميا لتنمية المرأة بدول العالم الثالث ، وقد بدأ استخدامه منذ نهاية الخمسينيات من القرن العشرين واستمر استخدامه حتى منتصف السبعينيات من نفس القرن، وما زال يستخدم حاليا فى بعض الدول ولكن على نطاق ضيق . وينظر هذا المدخل للنساء على أنهن من الفئات المهمشه ، والتى لها احتياجات خاصة تنبع من أدوارهن الاجتماعية والاقتصادية التقليدية والمتمثله فى الانجاب وتربية الاطفال ورعايتهم ، وقد اعتمد هذا المدخل على تطوير بعض البرامج الخاصة بفئات النساء الفقيرات ، من خلال العمل على رفع المستوى الإقتصادى والإجتماعى لهن

فى مجالات التعليم والعمل ، كما أهتم هذا المدخل بتلبية احتياجات النساء فى مجال الصحة الانجابية . وتميل كافة الخدمات المقدمه للنساء وفقاً لهذا المدخل الى الحفاظ على الادوار التقليدية للجنسين ، حيث تنتمى الخدمات والمشروعات التى يقرها هذا المدخل الى فئة المشروعات المدعمة للأدوار التقليدية النمطية للمرأة مثل رعاية الأطفال والقيام بالاعمال المنزلية (نادية فرح ،١٩٩٧؛ Moser, 1989).

وقد نجحت الخطط والبرامج المتضمنة بذلك المدخل فى تحقيق بعض التحسن فى الاحوال المعيشية للنساء ولكنه لم يؤدى الى الإدماج الكامل للمرأة فى التنمية ، ولم يحقق المساواة والانصاف بين الجنسين (Moser,1989) . ومن اوجه النقد التى وجهت لهذا المدخل أنه اعتبر النساء متلقيات سلبيات للخدمات والمنافع ، كما أنه لم يعتمد على المنظمات غير الحكومية فى تقديم الخدمات والمشروعات التى تحتاج إليها المرأة .

٢- **مدخل محاربة الفقر Anti-poverty Approach:** وهو ثانى مدخل تم استخدامه فى دول العالم الثالث ، وقد بدأ استخدامه مع بداية السبعينيات من القرن العشرين ويستخدم الآن على نطاق ضيق. ويستهدف هذا المدخل النساء الفقيرات باعتبارهن أكثر الفئات تعرضا للمعاناه ، وباعتبارهن أفقر الفقراء . ويفسر فقر النساء وفقا لهذا المدخل فى ضوء نقص انتاجيتهن وعدم قدرتهن على الحصول على دخل ، ولذلك يسعى هذا المدخل الى إيجاد مشروعات نسائية لتوليد دخل للنساء يساعدهن على القيام بتحمل أعباء أسرهن . ولا يعتبر هذا المدخل المرأة مجرد متلقى سلبى للمنافع ، بل يعتبرها قادرة على المشاركة فى حل مشكلة فقرها ، وذلك اذا توفرت لها الفرصة للحصول على الموارد الاقتصادية . وقد أدت الخطط والبرامج المتضمنة فى هذا المدخل إلى وجود مشروعات تفصل النساء عن بقية المجتمع ، بينما لم يحدث تغير يذكر بخصوص ادماج المرأة فى التنمية ، كما ركز هذا المدخل على الادوار التقليدية للمرأة فقط ، ولم يهتم بمشاركة المنظمات غير الحكومية فى تنمية المرأة إلا على نطاق ضيق (نادية فرح ، ١٩٩٧ ؛ Azza soliman, 1996) .

مما سبق يتضح أن الاهتمام بإدماج المرأة فى التنمية خلال هذه المرحلة كان اهتماما جزئيا ، حيث انصب على زيادة قدرة المرأة على القيام بأدوارها التقليدية فى انجاب وتربية ورعاية الأطفال ، أو على زيادة القدرة الاقتصادية للنساء الفقيرات ، كما لم تعطى جهود هذه المرحلة أى اهتمام بإدماج المرأة الكامل فى التنمية ، ولا بتحقيق المساواة بين الرجال والنساء ، ولا باشراك المنظمات غير الحكومية فى تنمية المرأة وادماجها فى التنمية .

ثانيا : مرحلة النظرة الكلية لادماج المرأة فى التنمية

أدى قصور المداخل والبرامج التنموية التى أستخدمت خلال مرحلة الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين فى ادماج المرأة فى التنمية ، إلى البحث عن مداخل جديدة يمكنها تحقيق هذا الهدف ، فى ظل تزايد الاهتمام من جانب الهيئات الدولية والحكومات بأهمية ادماج المرأة فى التنمية كأساس للوصول الى التنمية الشاملة . لذا فقد عقد المؤتمر العالمى للمرأة بالمكسيك فى عام ١٩٧٥ ، والذى صدر عنه اعلان المكسيك للمساواة بين الجنسين ولإدماج المرأة فى التنمية ، والذى استتبعه اعتبار العقد من عام ١٩٧٦ الى عام ١٩٨٥ عقد الأمم المتحدة للمرأة . وقد ظهر خلال هذه المرحلة مدخلين حددا أهدافهما فى تحقيق المساواة بين الجنسين واشراك المرأة فى عملية التنمية ، وزيادة عوائد المرأة من عملية التنمية ، وهذان المدخلان هما :

١- **مدخل الكفاءة Efficiency Approach:** بدأ استخدام هذا المدخل فى دول العالم الثالث منذ نهاية السبعينيات من القرن العشرين ، ويهتم هذا المدخل بالنساء عموما فى المجتمع، وجعلهن أكثر كفاءة وفاعلية فى المشاركة فى الأنشطة الاقتصادية كوسيلة لتحقيق المساواة وإدماج المرأة فى التنمية ، حيث تستهدف البرامج والمشروعات المتضمنه فى هذا المدخل العمل على رفع كفاءة المرأة فى الإنتاج ، وزيادة مشاركتها فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال التعليم والتدريب بهدف تطوير أدائها للمهام الفعليه التى تقوم بها ، سواء فى تربية الأبناء ورعايتهم أو فى الأعمال المنزلية ، أو فى الأنشطة الإنتاجية ، فى ظل الاعتماد على تضافر المجهودات الحكومية وغير الحكومية للنهوض بالمرأة (Moser, 1989 ; Azza soliman, 1996) . وقد تم تبنى هذا التناول على نطاق واسع سواء من الحكومات أو المنظمات الدولية والنسائية، ومازال معمولا به حتى الآن ، وبخاصة فى تنمية المرأة الريفية . وعلى الرغم من أن هذا المدخل أكثر نجاحا فى تنمية المرأة ، حيث حقق نجاحات ملموسه فى رفع كفاءة المرأة فى الأنشطة الاقتصادية التقليدية إلا أنه لم يحقق الإدماج الكامل للمرأة فى التنمية ، ولم يستطع تحقيق تقدم كبير فى مجال المساواة بين النساء والرجال ، كما أنه أعتمد فقط على تنمية المرأة فى المجالات الفعلية التى تقوم بها

، ولم يعطى اهتمام لتمكين المرأة من تحديد مصيرها ومجرى حياتها بنفسها (نادية فرح ، ١٩٩٧ ؛ Moser, 1989) .

٢- مدخل التمكين Empowerment Approach : بدأ ظهور هذا المدخل مع منتصف الثمانينيات من القرن العشرين ، فى ظل إزدياد وعى المجتمع العالمى من خلال خبرات العقود السابقة بالدور الأساسى للمرأة فى العملية التنموية ، الأمر الذى تم التعبير عنه فى أدبيات التنمية فى مقولة "أن كل ما هو مفيد للمرأة يكون أيضا مفيد للمجتمع ككل". وبعد أن أكدت التجارب العملية أن التنمية الفعالة الواعدة بالنجاح والتى تؤدى إلى زيادة الإنتاج هى تلك التى تضمن مشاركة المرأة والرجل على حد سواء ، كما تضمن عدالة حصولهما على ثمارها (زينب شاهين ، ٢٠٠٠ ؛ Whatmore, 1988) .

وينظر هذا المدخل إلى مسألة تدنى الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمرأة ، وإلى فقرها النسبى ليس فقط من منظور ضعف قدرتها فى الحصول على الموارد والمنافع ، بل فى تبعية المرأة على صعيد المجتمع ككل وفى إنعدام وجود فرص متكافئة بين الرجال والنساء . وبالتالى فلا تقتصر المشكلة على عدم قدرة المرأة على الحصول على الموارد والخدمات بل تتخذ طابع عدم التكافؤ فى الحصول على هذه الموارد والخدمات . فى نفس الوقت الذى لا تشارك فيه المرأة مع الرجل فى عملية صنع القرار وفى إدارة وتنفيذ البرامج والمشروعات (Azza Soliman,1996 ; Moser, 1989) . ويستهدف هذا المدخل تحقيق المساواة والإنصاف بين الجنسين بناءاً على المشاركة المتكافئة بين الرجل والمرأة ، وتمكين المرأة من إطلاق كافة إمكاناتها ، مع كفالة تعزيز مساهمتها فى التنمية عن طريق مشاركتها الكاملة فى عمليات تقرير السياسات وصنع القرارات فى جميع المراحل ، والاشتراك فى جميع جوانب الانتاج والعمالة والأنشطة المدره للدخل والتعليم والصحة والعلم والتكنولوجيا والثقافة والأنشطة المتصلة بالسكان ، بصفتها شريكاً نشطاً فى صنع القرار ومشتركة ومستفيدة . هذا بالإضافة إلى توفير الحد المناسب من التعليم لجميع النساء ، فضلا عن الرجال ، لتلبية حاجاتهن الإنسانية الأساسية وممارسة حقوق الإنسان الخاصة بهن (United Nations, 1990; United Nations, 1994) .

وقد دعت أدبيات هيئة الأمم المتحدة فى مؤتمراتها الدولية ــ وخاصة إستيراتيجية نيروبى الاستشرافيه للنهوض بالمرأة والصادرة فى عام ١٩٨٥ ، ووثيقة المؤتمر الدولى للسكان والتنمية الصادرة بالقاهرة فى عام ١٩٩٤ ، ومنهاج العمل الصادر عن مؤتمر بكين للنساء والصادر فى عام ١٩٩٥ ــ إلى تمكين المرأة وازالة العقبات التى تحول دون مشاركتها مشاركة فعالة فى جميع مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية ، وذلك عن طريق : (١) انشاء الآليات اللازمة لتحقيق المشاركة المتكافئة للمرأة وتمثيلها المنصف على جميع مستويات العملية السياسية والحياة العامة فى كل وسط وكل مجتمع ، وتمكين المرأة من التعبير عن شواغلها واحتياجاتها . (٢) التشجيع على تحقيق المرأة لإمكاناتها من خلال التعليم وتنمية المهارات والعمالة ، مع إيلاء أهمية عليا للقضاء على الفقر والأمية واعتلال الصحة فى صفوف النساء . (٣) القضاء على جميع ممارسات التمييز ضد المرأة , ومساعدة المرأة على اقرار حقوقها وأعمالها ، بما فيها الحقوق المتصلة بالصحة الإنجابية والجنسية . (٤) اتخاذ التدابير الملائمة لتحسين قدرة المرأة على الكسب بغير الحرف التقليدية وتحقيق الاعتماد على الذات اقتصاديا وكفالة إمكانية وصول المرأة على قدم المساواة إلى سوق العمالة ونظم الضمان الاجتماعى . (٥) القضاء على ممارسات أرباب العمل التمييزية ضد المرأة . (٦) تمكين المرأة عن طريق القوانين والأنظمة وغيرها من التدابير الملائمة ، من الجمع بين أدوار الحمل والرضاعة الطبيعية وتربية الأطفال مع المشاركة فى القوة العاملة (United Nations, 1995; United Nations, 1994 ؛ منى أبو المجد ، ١٩٩٨) .

وقد أشارت أدبيات الأمم المتحدة أيضا إلى أن ادماج المرأة فى التنمية يعتمد بشكل كبير على كفاءة ونشاط المنظمات التطوعية النسائية ، وعلى الشراكة Partnership بين الحكومة والمنظمات غير الحكومية فى تمكين المرأة ، وتحقيق الأهداف المرجوه من ادماج المرأة فى التنمية (United Nations, 1994) .

وقد تم تحديد مجموعة من الإجراءات التى ينبغى أن تقوم بها المنظمات التطوعية وغير الحكومية للمساعدة فى تمكين المرأة وادماجها فى التنمية ، والتى منها : (١) ينبغى للمنظمات غير الحكومية أن تكفل امتثال سياساتها وممارستها المتعلقة بموظفيها واعضائها لمبدأ التمثيل المنصف لكلا الجنسين ، وبخاصة على صعيدى الادارة وتقرير السياسات ، وذلك فى جميع البرامج ، بما فيها برامج السكان والتنمية . (٢) ينبغى للمنظمات غير الحكومية أن تكفل صياغة اجراءات ومؤشرات محددة لتحليل برامج التنمية على أساس نوع الجنس ، ولتقييم أثر تلك البرامج على مركز المرأة الاجتماعى والاقتصادى والصحى وإمكانية وصولها إلى الموارد . (٣) ينبغى أن تكون المنظمات غير الحكومية هى مركز الحملات الوطنية الرامية إلى جعل المرأة على وعى بنطاق حقوقها القانونية بالكامل ، بما فى ذلك حقوقها داخل الأسرة ، وإلى مساعدة المرأة على

التنظيم من أجل إعمال تلك الحقوق. (٤) ينبغى أن تقوم المنظمات غير الحكومية بالتعرف على احتياجات المرأة فى المجالات المختلفة ، والسعى لتخطيط البرامج الانمائية التى تسعى لمقابلات هذه الاحتياجات فى ظل مشاركة كاملة من النساء فى كافة مراحل هذه البرامج. (٥) ينبغى للمنظمات غير الحكومية عند تصميمها للمبادرات الإنمائية أن تأخذ فى اعتبارها على نحو أفضل الأعباء المفروضة على وقت المرأة من جراء مسئوليات تربية الأطفال ، وأداء الأعمال المنزلية ، وممارسة الأنشطة المدره للدخل . وينبغى التشديد على مسئوليات الذكور فيما يتعلق بتربية الأطفال وأداء الأعمال المنزلية . وينبغى توظيف مزيد من الاستثمارات فى اتخاذ التدابير الملائمة للتخفيف من الأعباء اليومية للمسئوليات المنزلية ، التى يقع القسط الأكبر منها على عاتق المرأة (United Nations, 1990; United Nations, 1994) .

مما سبق يتضح أن مدخل التمكين أنتقل من المفهوم الجزئى لدور المرأة فى التنمية ــ والتى أندرجت تحته المداخل السابقة ــ إلى مفهوم تضمين المرأة فى كل المشروعات والبرامج التنموية من أجل ضمان المساواة فى قدرة المرأة على الحصول على الموارد والمكاسب ، وكذلك المساواة فى مراقبة هذه الموارد والمكاسب ، وفى هذه الحالة لا ينظر للنساء على أنهن متلقيات للخدمات ، أو على أنهن منتجات أكثر كفاءة بل على أنهن شركاء فى اتخاذ القرارات وفى تنفيذ البرامج والمشروعات (نادية فرح ، ١٩٩٧) . كما يتضح أيضا تزايد الاهتمام بالدور الذى يجب أن تلعبه المنظمات غير الحكومية فى التنمية عموماً ، وتنمية المرأة بصفة خاصة ، بحيث تعمل على ادماج المرأة فى المشروعات التنموية ليس فقط بإعتبارها متلق سلبى أو حتى بإعتبارها منتجة أكفأ ، بل أيضا بإعتبارها شريكة فى صنع القرارات ، فالهدف من التنمية لا يتمثل فقط فى تطوير الأوضاع المعيشية بل يمتد إلى المساواة والأنصاف للجميع بما فيهم النساء .

ولقد أصبح تمكين المرأة Women Empowerment أحد الشعارات الرئيسية فى العقد الأخير من القرن العشرين ، من أجل اطلاق الطاقات الكامنة لدى المرأة للمشاركة الفعالة فى بناء المجتمع الذى تعيش فيه والذى يحتاج إلى طاقاتها ، مع الأخذ بعين الاعتبار تطلعاتها إلى حياة كريمة تستند إلى تلبية احتياجاتها المعيشية الأساسية التى تكفل الرفاهية لها ولأسرتها ، ورغبتها فى رسم حياتها بناءاً على تطلعاتها (إميلى نفاع ، ١٩٩٧) .

وعلى الرغم من أن شعار تمكين المرأة قد لقى استحسانا من كافة الهيئات الدولية والحكومات والمنظمات الإقليمية والمنظمات التطوعية المحلية ، إلا أن الإجراءات المتضمنة داخل هذا الشعار لم تتحقق بمعظم دول العالم الثالث - ومنها مصر - حتى الآن ، فلا تزال النساء - خصوصاً الريفيات - محرومات من أبسط الحقوق المدنية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، وما زالت مهمة التصدى للإشكاليات والأسئلة المتعلقة بالمرأة من المهام الرئيسية أمام المنظمات غير الحكومية (إميلى نفاع ، ١٩٩٧).

وتشير المؤشرات إلى أنه خلال العقدين السابقين قد تزايد الاهتمام المصرى سواء الحكومى أو الأهلى أو العلمى بقضية ادماج المرأة فى التنمية ، ومن هذه المؤشرات : (١) أنشئت وزارة الشئون الاجتماعية إدارة متخصصة لشئون المرأة هى الادارة العامة لشئون المرأة . (٢) أنشأ اللجنة القومية للمرأة للاهتمام بالمرأة فى جميع المجالات . (٣) أنشأ اللجنة القومية للطفولة والأمومة . (٤) أنشأ إدارات لتنمية المرأة الريفية ببعض الهيئات والمنظمات التنموية مثل وحدة "الجندر" بالصندوق الاجتماعى للتنمية ، وصندوق رعاية المرأة الريفية ببنك ناصر الاجتماعى . (٥) تشكيل المجلس القومى للمرأة كإتحاد نسائى مصرى . (٦) تزايد عدد مراكز البحوث التى تحدد أهدافها الرئيسية فى دراسة أوضاع المرأة المصرية وكيفية ادماجها فى التنمية . (٧) توافر عشرات من البرامج البحثية الكبرى التى تقوم بها بعض الجامعات المصرية بهدف التعرف على أوضاع المرأة المصرية ، وكيفية الارتقاء بمستوى مشاركتها فى التنمية . (٨) ادخال مقررات دراسية مختلفة فى الجامعات المصرية تقوم بتدريس الأوضاع الحالية للمرأة المصرية ، والمشكلات التى تواجهها ، وطرق ادماجها فى التنمية . (٩) تزايد حجم المنشور عن المرأة المصرية فى الكتب والدوريات . (١٠) تزايد حجم المنظمات غير الحكومية العاملة فى مجال تنمية المرأة. (١١) عقد ندوات ومؤتمرات متعددة حول المرأة المصرية بصفة عامة ، والمرأة الريفية بصفة خاصة.

وإذا كان الاهتمام بالمرأة المصرية عموما قد تزايد فى الآونه الأخيرة ، فإن الاهتمام بالمرأة الريفية على وجه الخصوص قد تزايد أيضا ، حيث قامت بعض المنظمات غير الحكومية والهيئات المحلية والأجنبية ببرامج ومشروعات موجهه كلياً أو جزئياً نحو تنمية المرأة الريفية من خلال توفير قروض تستخدم فى اقامة مشروعات انتاجية صغيرة تحقق دخلاً للمرأة الريفية ، أو من خلال أعداد برامج تدريبية لإعداد المرأة لممارسة مثل هذه الأنشطة الانتاجية ، وبعض هذه البرامج والمشروعات تنشء مراكز انتاجية تمارس من خلالها المرأة الريفية بعض الأنشطة الإنتاجية التى تعلمتها خلال الدورات التدريبية ، وبعض المشروعات تساعد المرأة الريفية على تسويق منتجاتها وتوفير مستلزمات الإنتاج الضرورية لها . وكثيرا ما يصاحب الأنشطة التدريبية لهذه البرامج والمشروعات أنشطة تثقيفية وتعليمية فى المجالات الصحية والاجتماعية

والأسرية ومحو الأمية وغيرها بغرض تحقيق بعض التكامل فى الخدمات التنموية التى تقدمها هذه البرامج والمشروعات للمرأة الريفية (العزبى ، ١٩٩٩) .

وعلى الرغم من كافة المجهودات الحكومية وغير الحكومية للإرتقاء بأوضاع المرأة الريفية وادماجها فى التنمية ، إلا أن نلحظ شيئين : أولا : تشير غالبية الدراسات إلى استمرار تدنى المكانة الاجتماعية للمرأة الريفية ، وإنخفاض مستوى معيشتها ، وحرمانها من كثير من الحقوق الاجتماعية والسياسية والاقتصادية المتاحة لغيرها ، وضعف مستوى مساهمتها فى المشروعات التنموية ، وإنخفاض مستوى مشاركتها فى اتخاذ القرارات الأسرية أو المجتمعية (العزبى والحيدرى ، ١٩٨٨ ؛ محرم ، ١٩٩٨ ؛ العبد ، ١٩٨٧ ; National Council for Childhood & Motherhood, 1994) . ثانيا : على الرغم من الجهود المتوقعة للمنظمات غير الحكومية فى تنمية المرأة الريفية ، إلا أن معظم البحوث والدراسات تشير إلى إنخفاض مستوى مشاركة المرأة الريفية فى عضوية المنظمات غير الحكومية، وانخفاض مستوى استفادة المرأة الريفية من أنشطة ومشروعات المنظمات غير الحكومية ، وضعف مستوى مساهمة المنظمات غير الحكومية فى ادماج المرأة الريفية فى التنمية ، وتباين المنظمات غير الحكومية فى مستوى مساهمتها فى تنمية المرأة الريفية (أمانى قنديل ، ١٩٩٦ ؛ سوزان أبو رية، ١٩٩٦؛ أمانى قنديل، ١٩٩٨ أ) .

ونظراً لأهمية تأثير انخفاض مستوى مساهمة المنظمات غير الحكومية فى تنمية المرأة الريفية، وتباين مستوى مساهمة المنظمات غير الحكومية فى تنمية المرأة الريفية سواء من حيث تأثيره على مكانة المرأة الريفية ومستوى معيشتها وقدرتها على القيام بالوظائف المنوطة بها سواء داخل الاسرة أو خارجها ، أو من حيث تأثيره على مستوى التنمية الريفية والقومية ، يصبح من الامور الهامة البحث عن تفسيرات لإسباب هذه الظاهرة .

و أحد التفسيرات النظرية المقبولة لاختلاف مستوى مساهمة المنظمات غير الحكومية فى تنمية المرأة الريفية يمكن استخلاصه من كتابات فان فليت Van Fleet (1991: 98-100) حول كيفية قيام المنظمات عموما بأداء وظائفها التنموية والعوامل التى تؤثر على تحقيق هذه المنظمات لأهدافها ، حيث يشير فان فليت إلى أن المنظمات هى بناءات هادفة ، حيث تسعى الى اشباع إحتياجات افراد المجتمع، من خلال مجموعة من الأنشطة والخدمات والعمليات ، وأن المنظمة تتأثر بالبيئة المحيطة بها سواء فى وضعها لأهدافها أو فى قيامها بالأنشطة والخدمات التى تستهدف تحقيقها لهذه الاهداف ، حيث تؤثر البيئة على عملية وضع الأهداف المنظمية أو تحقيقها من خلال البيئة العامة General Environment ، والبيئة المستهدفة (المنظمية) Task Environment .

والبيئة العامة عبارة عن اجمالى القوى المجتمعية التى تصنع وتضع أشكال المنظمات ، وتتكون من خمسة قوى وهى : (١) القوى السياسية الشرعية ، وهى القوى التى ترتبط بالحكومة والتشريعات فى المجتمع الذى تتواجد به المنظمة ، (٢) القوى الاقتصادية ، وهى بعض العوامل الاقتصادية بالمجتمع مثل التضخم ، معدلات النمو ، سعر الفائدة والبطالة ، (٣) القوى الدولية ، وهى الهيئات التى تزيد من عمليات الاعمال التجارية والصناعية الدولية ، (٤) القوى الاجتماعية والثقافية ، والتى تتكون من نظام العادات والقيم فى المجتمع الذى تعمل به المنظمة ، (٥) القوى التكنولوجية ، وهى تتكون من مستوى التغير التكنولوجى والمستوى التكنولوجى الحالى .

والبيئة المنظمية تتكون من المكونات الرئيسية فى البيئة ذات الصلة والتأثير فى المنظمة ، وتؤثر على عملية وضع الاهداف وتحقيقها ، وهى تتكون من ستة محاور هى : (١) العملاء : وهم الافراد والجماعات التى تتعامل مع المنظمة فى منتجاتها و خدماتها ، (٢) المنافسين : وهى المنظمات التى تقدم المنتجات أو الخدمات البديله للعملاء ، (٣) الاتحادات: وهى الجماعات المنظمة التى تدير العمالة وتقوم بالدفاع عن حقوقها مع المنظمة فى بعض الامور مثل الاجور وعدد ساعات العمل ، (٤) المنظمون : وهم المنظمات أو الجماعات التى تحاول التأثير والتحكم فى المنظمة سواء بطريقة رسمية مثل الحكومات أو بطريقة غير رسمية مثل المنظمات الدولية ، (٥) الموردين : وهى المنظمات التى تمد المنظمة بالموارد اللازمة لها ، (٦) الشركاء : وهى المنظمات الاخرى المتخصصة فى المشروعات التى تقوم بها المنظمة والتى تكون ذات صلة وطيدة بالمنظمة . أى أن فان فليت يرى أن الاختلاف بين المنظمات ، من حيث البيئة العامة المحيطة بالمنظمة ، أو البيئة المنظمية نفسها ، هو الذى يؤدى إلى تباين المنظمات فى درجة تحقيقها لأهدافها .

ومن خلال هذا المنظور يمكن القول بأن المنظمات غير الحكومية هى بناءات اجتماعية هادفة تتحدد أهدافها وأنشطتها وقدرتها على تحقيق أهدافها فى ضوء البيئة المحيطة بها سواء البيئة العامة أو البيئة المنظمية . وتتمثل المتغيرات البيئية العامة والمنظمية فى القوانين المنظمة لعمل المنظمات غير الحكومية ، واتجاهات وسياسات الدولة نحو عمل المنظمات غير الحكومية مع المرأة الريفية ودعمها أو اعاقتها لهذا العمل ، واتجاهات الهيئات الدولية ودعمها لعمل المنظمات غير الحكومية فى مجال تنمية المرأة الريفية ، والعادات

والقيم والاتجاهات نحو المرأة وتأثيرها على عمل المنظمات غير الحكومية فى مجال تنمية المرأة الريفية ، واتجاهات المرأة الريفية نحو المشاركة والاستفادة من خدمات المنظمات غير الحكومية ، ودرجة التعاون بين المنظمات غير الحكومية العاملة فى مجال تنمية المرأة الريفية ، وقدرة المنظمة على تعبئة الموارد الضرورية لقيامها بأنشطتها ، ودرجة تدعيم الاتحادات الاقليمية والنوعية لعمل المنظمات غير الحكومية مع المرأة الريفية .

وقد أشارت نتائج بعض الدراسات إلى وجود علاقات معنوية احصائياً بين درجة مساهمة المنظمات غير الحكومية فى التنمية عموما وفى تنمية المرأة الريفية بصفة خاصة من ناحية ، وعدد من المتغيرات من ناحية اخرى من أهمها : درجة تعاون المنظمة مع المنظمات الحكومية وغير الحكومية الأخرى (أحمد ، ١٩٨٠ ؛ جامع وأخرون ، ١٩٨٧ ؛ الحمزاوى ، ١٩٩٢ ؛ الزغبى وأبو طاحون ، ١٩٩٥ ؛ الهلباوى ، ١٩٩٨) ، ودرجة مشاركة الأهالى فى أنشطة المنظمة ، ودرجة تعضيد المجتمع المحلى لعمل المنظمة ، ودرجة مشاركة القيادات المحلية فى عمل المنظمة (الزغبى وأبو طاحون ، ١٩٩٥ ؛ الهلباوى ، ١٩٩٨) ، ودرجة كفاية موارد المنظمة ، ومستوى دعم الحكومة للمنظمة ، ودرجة ثقة السكان فى قيادات المنظمة (أمانى قنديل ١٩٩٦ ؛ الهلباوى ، ١٩٩٨ ؛ الزغبى وأبو طاحون ، ١٩٩٥) ، ووجود مصادر تمويل اجنبية للمنظمة (سناء حسين ، ١٩٨٧) .

ويشير المحللون إلى أن هناك مجموعة من المعوقات التى تعترض قيام المنظمات غير الحكومية بتحقيق أهدافها التنموية بصفة عامة وأهدافها فى تنمية المرأة بصفة خاصة ، والتى منها : (١)عوامل مصدرها المنظمات ذاتها : مثل ادراك قيادات هذه المنظمات لطبيعة دورها فى تنمية المرأة والدفاع عن حقوقها ، وعدم وجود قيادات إدارية ماهرة بالمنظمة ، وقصور الممارسات الديمقراطية داخل المنظمة ، وعدم توافر الامكانيات المادية وضعف التمويل . (٢) عوامل مصدرها طبيعة العلاقة بين المنظمات غير الحكومية والدولة : وهى تتضمن الصراعات بين الدولة وهذه المنظمات وحجم الدعم الذى تقدم الدولة لهذه المنظمات ، ودرجة التعاون بين المنظمات الحكومية وهذه المنظمات . (٣) عوامل مصدرها البيئة الثقافية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية : مثل ضعف التنشئة والمشاركة السياسية، وانخفاض المستوى الاقتصادى لسكان المجتمع وبخاصة النساء ، وانخفاض مكانة المرأة ، وانخفاض المستوى المعيشى والتعليمى للمرأة ، وغياب القيم المحبذة للتعاون والعمل الجماعى(أمانى قنديل،١٩٩٨أ؛١٩٩٨ب؛عبد اللطيف،١٩٩٨؛ Eshrak .(Zaki,1995;Nirvana Khadr,1994

فروض الدراسة

فى ضوء الاطار النظرى والاستعراض المرجعى ، وفى إطار تحقيق هدفى الدراسة السادس والسابع ، فإن الدراسة تسعى الى اختبار الفرضين التاليين :

1- توجد علاقة بين مستوى مساهمة المنظمات غير الحكومية فى تنمية المرأة الريفية وكل من المتغيرات التالية : مستوى مشاركة المرأة الريفية فى عضوية وإدارة المنظمة ، نسبة الامية بين الاناث بالقرية ، مدى توافر المنظمات بالقرية ، درجة تعاون المنظمة مع المنظمات غير الحكومية الأخرى ، نسبة الاعانة الحكومية من ميزانية المنظمة ، نوع النشاط الرئيسى للمنظمة ، عمر المنظمة وقدرة المنظمة على تعبئة الموارد اللازمة لخدمة مستهدفيها .
2- توجد علاقة بين درجة استفادة النساء الريفيات من أنشطة المنظمات غير الحكومية وكل من المتغيرات التالية : المستوى الاقتصادى للأسرة ، مهنة المرأة ، المستوى التعليمى للمرأة ، اتجاه المرأة نحو المشاركة التطوعية ، عدد أفراد الأسرة ، درجة المشاركة التطوعية للمرأة ، وعدد المنظمات الحكومية بالقرية ، وعدد المنظمات غير الحكومية بالقرية .

الإجراءات البحثية

أولا : منطقة الدراسة

أجريت هذه الدراسة الميدانية فى محافظة المنوفية ، وذلك لأنها تحتل مركزاً متوسطاً بين محافظات الجمهورية من حيث مستوى التنمية البشرية للمرأة ، مما يجعل نساء محافظة المنوفية يمثلن نساء الجمهورية أكثر من غيرهن من نساء المحافظات الاخرى . وقد تم قياس مستوى التنمية البشرية للمرأة باستخدام مؤشر نسبة تعليم الاناث ، وذلك بناءاً على نتائج دراسة سابقة قام بها الزغبى والعزبى (١٩٩٥ : ١٨) ، وتدعم

البيانات المستمده من تقارير التنمية البشرية فى مصر (معهد التخطيط القومى ، ١٩٩٥ ؛ ١٩٩٦) تبوء محافظة المنوفية لهذا المركز المتوسط من حيث مستوى التنمية البشرية للمرأة .

ثانيا : عينة الدراسة

لتحقيق أهداف الدراسة والحصول على صورة واضحة عن مستوى مساهمة المنظمات غير الحكومية فى تنمية المرأة الريفية , ودرجة استفادة المرأة الريفية من أنشطة المنظمات غير الحكومية ، فقد روعى أن تشتمل العينة البحثية على نوعين من العينات هما :

١-عينة المنظمات غير الحكومية (الجمعيات الاهلية): تضمنت شاملة الدراسة المنظمات غير الحكومية (الجمعيات الاهلية) الموجوده بريف محافظة المنوفية فى عام ١٩٩٨ ، والتى بلغ اجمالى عددها ٥٧١ منظمة ، منها ٢٢٠ منظمة تنمية محلية و ٣٥١ منظمة رعاية اجتماعية . وقد رؤى اختيار عينة عشوائية من منظمات التنمية ومنظمات الرعاية بحيث يبلغ حجم كل منهما ٢٥ % من شاملة كل نوع ، فبلغ حجم عينة منظمات التنمية ٥٦ منظمة ، أما حجم عينة منظمات الرعاية فقد بلغ ٨٧منظمة . أى ان الحجم الكلى للعينة بلغ ١٤٣ منظمة غير حكومية .

٢-عينة النساء الريفيات : نظرا لما قد يكون من تأثير لمستوى التنمية البشرية للمرأة على كل من مستوى مساهمة المنظمات غير الحكومية فى تنمية المرأة الريفية ، ودرجة استفادة المرأة الريفية من أنشطة المنظمات غير الحكومية ، فقد رؤى اختيار مركزين من مراكز المحافظة يعكسان التباين فى مستوى التنمية البشرية للمرأة . وقد أختير مركز شبين الكوم بإعتباره الأعلى فى مستوى التنمية البشرية للمرأة ، ومركز أشمون بإعتباره الاقل فى مستوى التنمية البشرية للمرأة ، وذلك فى ضوء مؤشر نسبة تعليم الاناث . وقد تلى ذلك اختيار مجموعة من قرى المركزين المختارين بحيث تعكس بقدر الامكان التباين بين القرى فى عدد المنظمات غير الحكومية ، وفى درجة تنوع هذه المنظمات . وبناءاً على هذين المؤشرين وقع الاختيار على قريتى البتانون وكفر الشيخ خليل من مركز شبين الكوم , وقريتى سنتريس والحلواصى من مركز أشمون.

وتتضمن شاملة الدراسة جميع النساء اللاتى تبلغ اعمارهن ١٨ سنة فأكثر فى قرى الدراسة ، وذلك حتى تكون قد أتيحت لهن فرصة المشاركة والاستفادة من بعض المنظمات غير الحكومية . ولما كان من المتعذر وجود قوائم بالنساء اللاتى ينطبق عليهن هذا الشرط ، والتى يمكن استخدامها كإطار لعينة الدراسة ، فقد رؤى اجراء تحوير فى طريق اختيار العينة ، حيث تم اختيار عينة عشوائية تمثل ٣ % من الوحدات المعيشية بقرى الدراسة ، ثم اجريت مقابلات مع كل النساء المقيمات بهذه الوحدات واللاتى تبلغ اعمارهن ١٨ سنة فأكثر . وقد بلغ الحجم الكلى للعينة ٣٩٥ أمرأة ريفية .

ثالثا : أسلوب وادوات جمع البيانات الميدانية

استخدم فى تجميع بيانات الدراسة الحالية نوعين مختلفين من صحائف الاستبيان ، حيث أعدت صحيفة خاصة لكل من رؤساء المنظمات غير الحكومية ، والنساء الريفيات . وقد تضمنت صحيفتى الاستبيان مجموعة من الاسئلة التى يتوقع أن توفر الاجابات عليها البيانات اللازمة لتحقيق أهداف الدراسة ، وجرى ادخال بعض التعديلات على محتوى هذه الصحائف فى ضوء اختبار قبلى أجرى عليها. وقد اتبع أسلوب المقابلات الشخصية فى تجميع البيانات من أفراد العينة البحثية ، والتى تم إجراؤها فى عام ١٩٩٩ .

رابعا : قياس متغيرات الدراسة

أ - قياس المتغيرات البحثية المتعلقة بمستوى مساهمة المنظمات غير الحكومية فى تنمية المرأة الريفية :

١- مستوى مساهمة المنظمات غير الحكومية فى تنمية المرأة الريفية : تم قياس هذا المتغير بمجموع الدرجات المعيارية التائية لمتغيرين فرعيين هما : (أ)عدد الأنشطة الخدمية والإنتاجية التى تستهدف تنمية المرأة الريفية والتى قامت بها المنظمة (عدد مطلق) . (ب) عدد النساء المستفيدات من الأنشطة الخدمية والإنتاجية التى قامت بها المنظمة . وقد بلغت قيمة معامل الثبات (ألفا) لهذا المقياس ٠,٩٢ .

٢- مستوى مشاركة المرأة الريفية فى عضوية وإدارة المنظمة : تم قياس هذا المتغير عن طريق متوسط مجموع نسبتين هما : (أ) نسبة الإناث من جملة الأعضاء المتطوعين بالمنظمة . (ب) نسبة الإناث من إجمالى أعضاء مجلس إدارة المنظمة .

٣- نسبة الأمية بين الإناث بالقرية : تم قياس هذا المتغير استناداً إلى تعداد ١٩٩٦ .

٤- درجة توافر المنظمات بالقرية : تم التعبير عن هذا المتغير بمجموع المنظمات الحكومية وغير الحكومية الموجوده بالقرية .
٥- درجة تعاون المنظمة مع المنظمات غير الحكومية الأخرى :قيس هذا المتغير بمجموع بندين بعد حساب الدرجات التائية لهما ، وهما : (أ) عدد المنظمات والهيئات غير الحكومية التى سبق للمنظمة التعاون معها فى تقديم أنشطة خدمية وإنتاجية (عدد مطلق) . (ب) حجم المعونات التى قدمتها المنظمات والهيئات غير الحكومية للمنظمة فى آخر خمس سنوات (بالجنيه) . وقد بلغت قيمة معامل الثبات (ألفا) لهذا المقياس ٠,٦٤ .
٦- نسبة الاعانة الحكومية من ميزانية المنظمة : وهو عبارة عن خارج قسمة الاعانة الحكومية للمنظمة على اجمالى قيمة الميزانية فى عام ١٩٩٨ .
٧- نوع النشاط الرئيسى للمنظمة : حيث صنفت المنظمات إلى نوعين رئيسيين ، وهما : منظمات التنمية وأعطيت درجتان ، ومنظمات الرعاية وأعطيت درجة واحدة .
٨- عمر المنظمة :وقد تم قياسه بعدد السنوات التى مضت منذ اشهار المنظمة وحتى عام ١٩٩٩ (وهو العام الذى تم خلاله جمع البيانات) .
٩- قدرة المنظمة على تعبئة الموارد اللازمة لخدمة مستهدفيها : وقد تم التعبير عنه بنصيب كل ألف من السكان من ميزانية المنظمة ، والذى تم حسابه عن طريق قسمة ميزانية المنظمة بالجنيه على عدد السكان المقدر فى عام ١٩٩٩ مضروباً فى ١٠٠٠ .

ب – قياس المتغيرات البحثية المتعلقة بدرجة استفادة النساء الريفيات من أنشطة المنظمات غير الحكومية:

١- درجة استفادة المرأة الريفية من أنشطة المنظمات غير الحكومية : وتم قياسه من خلال مجموع الدرجات المعيارية التائية لثلاثة متغيرات فرعية هى : (أ) عدد المنظمات غير الحكومية التى إستفادت منها المرأة الريفية (عدد مطلق) . (ب) عدد الأنشطة والخدمات التى استفادت منها المرأة من المنظمات غير حكومية . (ج) متوسط رضا المرأة عن المنظمات غير الحكومية ، وتم قياسه بمتوسط مجموع درجات الرضا عن كل منظمة (راضية = درجتان ، راضية إلى حد ما = درجة واحدة ، غير راضية = صفر) . وقد بلغت قيمة معامل الثبات (ألفا) لهذا المقياس ٠,٨٦ .
٢- مهنة المرأة : لا تعمل أو تعمل بالزراعة = واحد ، تعمل بغير الزراعة = أثنين .
٣- المستوى التعليمى للمرأة : عبر عنه بعدد سنوات التعليم الرسمى .
٤- عدد أفراد الأسرة : تم قياسه بعدد الأفراد الذين يقيمون اقامة كاملة فى نفس الوحدة المعيشية .
٥- المستوى الاقتصادى للأسرة : قيس المستوى الاقتصادى بجملة الانفاق الشهرى للأسرة بالجنيه .
٦- اتجاه المرأة نحو العمل التطوعى : تم قياس هذا المتغير بمجموع الدرجات التى حصلت عليها المبحوثه وفقا لتحديدها ما إذا كانت موافقه أم غير موافقه أم محايده ، على كل من العبارات الثمانى التالية : (١) "المشاركة فى مشروعات خدمة المجتمع مهمة الرجال بس " . (٢) "المرأة لا تصلح للمشاركة فى مشروعات خدمة المجتمع" . (٣) " المشاركة فى عضوية الجمعيات الأهلية مضيعة للوقت" . (٤) "عضوية الجمعيات الأهلية لازم تقتصر على الرجالة بس" . (٥) "تحسين أحوال البلد دى مهمة الحكومة". (٦) "المرأة لازم تنشط ويكون لها دور فى خدمة المجتمع" . (٧) "المرأة لازم تشارك فى الانتخابات زيها زى الراجل" . (٨) "المرأة لازم تشارك فى عضوية الجمعيات الأهلية أكثر من كده" . وقد أعطيت الاجابة التى تتفق مع الاتجاه المراد قياسه ثلاث درجات ، والاجابة التى تتعارض مع الاتجاه المراد قياسه درجة واحدة والاجابة المحايده درجتين . وقد بلغت قيمة معامل الثبات لهذا المقياس ٠,٦٤ .
٧- درجة المشاركة التطوعية للمرأة : قيس هذا المتغير بمجموع الدرجات المعيارية التائية لثلاثة متغيرات فرعية هى : (أ) عدد المشروعات التطوعية التى ساهمت فيها المبحوثه فى آخر خمس سنوات . (ب) عدد المنظمات التطوعية التى تشارك المبحوثة فى عضويتها . (ج) عدد الانتخابات التى شاركت فيها المبحوثة بالتصويت فى آخر خمس سنوات . وقد بلغت قيمة معامل الثبات لهذا المقياس ٠,٦٥ .
٨- عدد المنظمات غير الحكومية بالقرية : وتم قياسها بعدد مطلق .
٩- عدد المنظمات الحكومية بالقرية : وتم قياسها أيضا بعدد مطلق .

خامسا : أساليب التحليل الاحصائى

استخدمت عدة مقاييس وأساليب إحصائية مختلفة فى تحليل بيانات الدراسة وإختبار فرضيها، فقد استخدمت النسب المئوية لبيان التوزيع النسبى لبعض المتغيرات،واستخدم معامل الثبات (ألفا) فى قياس درجة ثبات المقاييس المركبة ، واستخدم معامل الارتباط البسيط (r) لبيان قوة العلاقات الاقترانية ، كما استخدم

أسلوب تحليل الانحدار المتعدد Multiple Regression لبيان تأثير كل من المتغيرات المستقله على المتغير التابع مع التحكم إحصائيا فى تأثير باقى المتغيرات .

النتائج

فيما يلى عرض لاهم النتائج التى أسفرت عنها الدراسة :

أولا : الأنشطة والخدمات التى تقدمها المنظمات غير الحكومية للمرأة الريفية

بتوزيع المنظمات غير الحكومية بعينة الدراسة وفقا لمدى تقديمها لأنشطة خدمية وانتاجية لتنمية المرأة الريفية ، يتبين من جدول (١) أن قرابة ٧٨% من هذه المنظمات قامت بتقديم أنشطة خدمية وانتاجية للمرأة الريفية، فى حين لم تقم حوالى ٢٢ % من هذه المنظمات بتقديم أى أنشطة خدمية أو إنتاجية للمرأة الريفية . أى أن أكثر من خمس المنظمات بالعينة لم تهتم بتقديم أى أنشطة خدمية أو أنتاجية لتنمية المرأة الريفية .

وفيما يتعلق بتوزيع المنظمات غير الحكومية التى قامت بأنشطة خدمية وانتاجية لتنمية المرأة الريفية وفقا لعدد الأنشطة التى قامت بها ، يتبين من جدول (١) أن قرابة ٤٠ % من هذه المنظمات قامت بتقديم نشاط واحد ، وأن قرابة ٣٠ % قامت بنشاطين ، وأن قرابة ١٩ % قامت بثلاثة أنشطة ، بينما قامت قرابة ١٢ % من هذه المنظمات بأربعة أنشطة فأكثر . أى أن خمسى المنظمات التى قدمت أنشطة خدمية وانتاجية للمرأة الريفية قامت بتقديم نشاط واحد فقط .

وبتوزيع المنظمات غير الحكومية التى تقدم أنشطة خدمية وانتاجية للمرأة الريفية وفقا لنوع النشاط الخدمى والإنتاجى الذى تقدمه يتضح من جدول (١) أن أهم هذه الأنشطة هى: اقامة مشاغل للخياطة والتريكو والتطريز حيث قامت بها قرابة ٥١ % من المنظمات التى تقدم أنشطة خدمية وإنتاجية للمرأة الريفية ، تليها خدمة كفالة وتزويج اليتيمات (حوالى ٤١ %) ، ثم خدمة مساعدة المحتاجات والفقيرات (قرابة ٣١ %) ، ثم تقديم خدمات صحية للمرأة الريفية (قرابة ١٣ %) ، ثم إقامة مشغل نول كليم (قرابة ١١ %) ، وإنشاء نادى نسائى (قرابة ١١ %) ، وتقديم أنشطة الأسر المنتجة (قرابة ١١%) ، ثم إنشاء فصول لمحو أمية المرأة الريفية (حوالى ٩ %) ، وإقامة ندوات تثقيفية ودينية للمرأة (حوالى ٩ %) ، ثم إقامة مراكز تدريبية و إنتاجية متكاملة للمرأة (حوالى٦ %) ، وتيسير حصول المرأة على قروض لإقامة مشروعات صغيرة (حوالى ٦ %) ، واقامة معارض لتسويق منتجات المرأة الريفية (حوالى ٦%).

مما سبق يتضح أن الأنشطة الخدمية والإنتاجية التى قدمتها المنظمات غير الحكومية للمرأة الريفية استهدفت زيادة مشاركة المرأة الريفية فى التنمية الاقتصادية عن طريق إيجاد فرص حقيقية للمرأة الريفية للقيام ببعض الصناعات الحرفية واليدوية التى تعتمد على الموارد المحلية ، من خلال إقامة مشاغل للخياطة والتريكو والتطريز ، وتقديم أنشطة وخدمات الأسر المنتجة ، وإقامة مراكز تدريبية وانتاجية متكاملة ، وتيسير حصول المرأة الريفية على قروض إنتاجية لإقامة مشروعات صغيرة وإقامة معارض لتسويق منتجات المرأة الريفية . كما أنها استهدفت تحسين توزيع الدخول واشباع الاحتياجات الأساسية للمرأة الريفية من خلال أنشطة كفالة وتزويج اليتيمات ، ومساعدة النساء الفقيرات والمحتاجات . كذلك فقد استهدفت الارتقاء بالمستويات التعليمية والصحية والثقافية للمرأة الريفية من خلال فصول محو الأمية ، وتقديم الخدمات الصحية للمرأة الريفية ، وإقامة ندوات تثقيفية ودينية للمرأة الريفية، وإنشاء أندية نسائية .

ثانيا : مستوى مشاركة المرأة الريفية فى عضوية المنظمات غير الحكومية

بتوزيع المنظمات غير الحكومية بالعينة وفقاً لنسبة مشاركة الإناث فى عضويتها من إجمالى الأعضاء المتطوعين بهذه المنظمات ، يتبين من جدول (١) أن حوالى ٦٢% من المنظمات بالعينة لا توجد بها مشاركة من الإناث ، وأن قرابة ١٧% تبلغ نسبة مشاركة الإناث بها من ١ – ١٠ % من إجمالى الأعضاء ، وأن قرابة ١١% من المنظمات تبلغ نسبة مشاركة الإناث بها من ١١-٢٥% من إجمالى الأعضاء ، بينما تبلغ نسبة المنظمات التى تقع نسبة مشاركة الإناث بها بين ٢٦ – ٥٠% حوالى ٨% ، فى حين تبلغ نسبة المنظمات التى تزيد نسبة مشاركة الإناث بها عن ٥٠% من إجمالى الأعضاء حوالى ٢% . أى أن أكثر من ثلاثة أخماس المنظمات بالعينة لا تشارك الإناث مطلقاً فى عضويتها .

وبتوزيع المنظمات التى بها مشاركة من جانب الإناث فى عضويتها وفقا لنسبة مشاركة الإناث فى عضوية مجالس إدارات هذه المنظمات ، يتضح من جدول (١) أن حوالى ٤٨% من هذه المنظمات لا توجد بها مشاركة من الإناث فى عضوية مجالس إدارتها ، وأن قرابة ٣٩% من هذه المنظمات تبلغ نسبة مشاركة الإناث فى عضوية مجالس إدارتها من ١ – ١٠% ، فى حين تبلغ نسبة المنظمات التى تزيد نسبة مشاركة

الإناث فى عضوية مجالس إدارتها عن ١٠% قرابة ١٣% من إجمالى المنظمات التى توجد بها مشاركة بالعضوية من جانب الإناث . أى أن قرابة نصف المنظمات التى توجد بها مشاركة بالعضوية من جانب الإناث لا تشارك الإناث مطلقا فى عضوية مجالس إدارتها .

ثالثا : مستوى معرفة النساء الريفيات بالأنشطة التى تقدمها المنظمات غير الحكومية للمرأة الريفية

فما يتعلق بمدى معرفة النساء الريفيات بوجود منظمات غير حكومية فى قراهم يتبين من جدول (٢) أن حوالى ١٠ % منهن يعرفن بوجود منظمات التنمية المحلية فقط ، وأن قرابة ١٣ % منهن يعرفن بوجود منظمات الرعاية فقط ، بينما تعرف بوجود منظمات التنمية والرعاية معاً حوالى ٣٠ % من النساء بالعينة ، فى حين لاتعرف بوجود المنظمات غير الحكومية على وجه العموم قرابة ٤٧ % من النساء بالعينة . أى أن قرابة نصف النساء بالعينة لا يعلمن بوجود المنظمات غير الحكومية بقراهم ، وذلك على الرغم من أن أقل قرية فى عدد المنظمات غير الحكومية بالعينة يوجد بها منظمتين إحداها للتنمية والأخرى للرعاية.

جدول (١) التوزيع العددى والنسبى للمنظمات غير الحكومية بالعينة وفقا لنوعية الأنشطة التى تقدمها للمرأة الريفية والمشاكل التى تحد من مساهمتها فى تنمية المرأة الريفية .

الأنشطة والمشاكل	عدد	%	الأنشطة والمشاكل	عدد	%
مدى تقديم المنظمات لخدمات وأنشطة			**نسبة مشاركة الاناث فى عضوية المنظمات*:**		
للمرأة الريفية:*			صفر	٨٩	٦٢,٢
- قدمت	١١١	٧٧,٦	١-١٠	٢٤	١٦,٨
- لم تقدم	٣٢	٢٢,٤	١١-٢٥	١٥	١٠,٥
عدد الأنشطة التى تقدمها المنظمة للمرأة			٢٦-٥٠	١٢	٨,٤
الريفية:**	٤٤	٣٩,٧	٥١ فأكثر	٣	٢,١
- نشاط واحد	٣٣	٢٩,٧	**نسبة مشاركة الاناث فى عضوية مجالس**		
- نشاطين	٢١	١٨,٩	**إدارات المنظمات :*****		
- ثلاثة أنشطة	١٣	١١,٧	صفر	٢٦	٤٨,١
- أربعة أنشطة فأكثر			١-١٠	٢١	٣٨,٩
نوع النشاط الخدمى والانتاجى الذى تقدمه			١١ فأكثر	٧	١٣,٠
المنظمة للمرأة الريفية:**			**المشاكل التى تحد من مساهمة المنظمات**		
- مشاغل للخياطة والتريكو والتطريز	٥٦	٥٠,٥	**فتنمية المرأة* :**		
- كفالة وتزويج اليتيمات	٤٦	٤١,٤	١- نقص وعى النساء الريفيات بطبيعة العمل الأهلى .	٩٦	٦٧,١
- مساعدة المحتاجات والفقيرات	٣٤	٣٠,٦	٢- عدم كفاية موارد المنظمة .	٩٠	٦٢,٩
- خدمات صحية	١٤	١٢,٦	٣- العادات والقيم الريفية وتقييدها لمشاركة		
- مشغل نول كليم	١٢	١٠,٨	واستفادة النساء من العمل الأهلى .	٧٧	٥٣,٨
- انشاء نادى نسائى	١٢	١٠,٨	٤- عدم وجود الجهات الدولية أو المحلية التى تمول		
- أسر منتجة	١٢	١٠,٨	الأنشطة والخدمات التى تستهدف تنمية المرأة الريفية.	٧١	٤٩,٧
- فصول محو أمية للمرأة	١٠	٩,٠	٥- عدم وجود تعاون بين الجهات الحكومية		
- ندوات ثقافية ودينية للمرأة	١٠	٩,٠	والاهلية التى تعمل فى مجال تنمية المرأة الريفية.	٥٦	٣٩,٢
- مراكز تدريبية وانتاجية متكاملة للمرأة	٧	٦,٣	٦- نقص الكفاءات الإدارية والعمالة المدربة للعمل مع		
- تيسير حصول المرأة على قروض انتاجية	٧	٦,٣	النساء الريفيات .	٣٤	٢٣,٨
- معارض لتسويق منتجات المرأة الريفية	٧	٦,٣	٧- تقييد العمل الأهلى بمجالات عمل محددة .	٢١	١٤,٧

*** اجمالى المنظمات = ١٤٣منظمة . ** الاجمالى = ١١١ منظمة . * ** الاجمالى = ٥٤ منظمة .**

ويوضح جدول (٢) توزيع النساء اللاتى ذكرن أنهن يعرفن بوجود المنظمات غير الحكومية وفقاً لمعرفتهن بالأنشطة الخدمية والإنتاجية التى تقدمها هذه المنظمات للمرأة الريفية ، ومنة يتبين أن تقديم مساعدات للفقيرات واليتيمات هى أكثر نشاط تعرفه المبحوثات (حوالى ٣٥ %) ، يليها تعليم النساء الخياطة والتطريز و التريكو (قرابة ٣٤ %) ، ثم تقديم خدمات طبية للنساء (قرابة ٢٢ %) ، ثم تعليم النساء بعض الصناعات الحرفية (حوالى ١٠ %) ، ثم تقديم خدمات تنظيم الأسرة (حوالى ٨ %) ، ثم القيام بنشاط الأسر المنتجة (قرابة ٨ %) ، ثم اقامة ندوات دينية وثقافية للمرأة (قرابة ٦ %) ، وأخيراً القيام بنشاط محو الامية للنساء ، وتيسير حصول النساء على قروض انتاجية للقيام بمشروعات صغيرة (حيث ذكرت كل منها حوالى ٣ %) ، فى حين ذكرت حوالى ٢٧ % من المبحوثات اللاتى يعرفن بوجود المنظمات غير الحكومية أنه لا توجد أى أنشطة خدمية أو أنتاجية تقدمها المنظمات غير الحكومية للنساء الريفيات ، بينما ذكرت قرابة ١٥ % من المبحوثات أنهن لا يعرفن ما إذا كانت المنظمات غير الحكومية تقدم أنشطة خدمية وإنتاجية للنساء من عدمه .

مما سبق يتضح أنخفاض درجة معرفة المبحوثات بالإنشطة التى تقوم بها المنظمات غير الحكومية لتنمية المرأة الريفية ، حيث أشارت قرابة نصف المبحوثات بأنهن لا يعرفن بوجود المنظمات غير الحكومية ،

كما أشارت أكثر من خمسى المبحوثات اللاتى يعرفن بوجود المنظمات غير الحكومية بأن هذه المنظمات لاتقوم بتقديم أى أنشطة خدمية أو انتاجية للمرأة الريفية ، أو أنهن لا يعرفن ما اذا كانت هذه المنظمات تقوم بتقديم أنشطة لتنمية المرأة الريفية من عدمه ، مما يشير بوضوح إلى انخفاض مستوى مساهمة المنظمات غير الحكومية فى تنمية المرأة الريفية .

رابعاً : درجة استفادة النساء الريفيات من أنشطة وخدمات المنظمات غير الحكومية

فيما يتعلق بإستفادة المبحوثات من أنشطة وخدمات المنظمات غير الحكومية يتبين من جدول (٢) أن حوالى ١٥ % من المبحوثات قد سبق لهن الاستفادة من أنشطة المنظمات غير الحكومية ، بينما نجد أن قرابة ٨٥ % من المبحوثات لم يسبق لهن الاستفادة من أى منظمة غير حكومية . أى أن أكثر من أربعة أخماس المبحوثات لم يستفدن من أنشطة وخدمات المنظمات غير الحكومية ، مما يشير بوضوح إلى إنخفاض مستوى فاعلية المنظمات غير الحكومية فى تنمية المرأة الريفية .

وبتوزيع المبحوثات التى سبق لهن الاستفادة من أنشطة المنظمات غير الحكومية وفقا لعدد المنظمات اللاتى استفدن منها يتبين من جدول (٢) أن حوالى ٨٠% منهن قد استفدن من منظمة واحدة ، فى حين استفادت قرابة ٢٠% من أكثر من منظمة .

وبتوزيع المستفيدات من أنشطة وخدمات المنظمات غير الحكومية وفقا لأوجه استفادتهن يتبين من جدول (٢) أن كفالة اليتيمات والمساعدات الاجتماعية تأتى فى المقدمة حيث أستفادت منها حوالى ٣١% من المستفيدات، تليها الاستفادة من الخدمات الصحية للحوامل (حوالى ٢١%) ، ثم تعلم الخياطة والتطريز والتريكو (حوالى ١٨%) ، تليها الاستفادة من مشروع الأسر المنتجة (حوالى ١١%) ، ثم تعليم أمور الدين (قرابة١٠%)، ثم التدريب على بعض الصناعات الحرفية (حوالى ٨%) ، ثم الحصول على قروض انتاجية لمشروعات صغيرة (قرابة ٧%) ، والحصول على خدمات تنظيم الأسرة (قرابة ٧%) ، ثم تسويق المنتجات النسائية (قرابة ٥%)، ثم اخيرا الاستفادة من برامج محو الأمية (حوالى ٣%) .

جدول (٢) التوزيع العددى والنسبى للنساء الريفيات بالعينة وفقا الدرجة معرفتهن واستفادتهن بالأنشطة التى تقدمها المنظمات غير الحكومية .

درجة المعرفة والاستفادة	عدد	%	درجة المعرفة والاستفادة	عدد	%
درجة معرفة النساء بالعينة بوجود			**درجة الاستفادة من المنظمات غير الحكومية*:**		
المنظمات :*			استفادت	٦١	١٥,٤
تعرف بوجود منظمات التنمية فقط .	٤٠	١٠,١	لم تستفد	٣٣٤	٨٤,٦
تعرف بوجود منظمات الرعاية فقط .	٥١	١٢,٩	**عدد المنظمات غير الحكومية التى**		
تعرف بوجود منظمات التنمية والرعاية معاً .	١١٩	٣٠,١	**استفادت منها النساء المستفيدات ***:**		
لا تعرف بوجود المنظمات غير الحكومية عموما .	١٨٥	٤٦,٩	منظمة واحدة	٤٩	٨٠,٣
المعرفة بالأنشطة التى تقدمها المنظمات غير			أكثر من منظمة	١٢	١٩,٧
الحكومية للمرأة **:			**أوجه الاستفادة من المنظمات غير**		
تقديم مساعدات للفقيرات واليتيمات	٧٤	٣٥,٢	**الحكومية : *****		
تعليم الخياطة والتريكو والتطريز	٧١	٣٣,٨	كفالة اليتيمات والمساعدات الاجتماعية	١٩	٣١,١
خدمات طبية للنساء	٤٦	٢١,٩	الخدمات الصحية للحوامل .	١٣	٢١,٣
تعليم النساء بعض الصناعات الحرفية .	٢١	١٠,٠	تعليم الخياطة والتطريز والتريكو .	١١	١٨,٠
تقديم خدمات تنظيم الأسرة .	١٧	٨,١	مشروع الأسر المنتجة .	٧	١١,٤
تقديم أنشطة الأسر المنتجة .	١٦	٧,٦	تعليم أمور الدين .	٦	٩,٨
اقامة ندوات ثقافية ودينية للمرأة .	١٢	٥,٧	التدريب على الصناعات الحرفية .	٥	٨,٢
فصول محو أمية للنساء .	٧	٣,٣	الحصول على قروض إنتاجية .	٤	٦,٦
تيسير حصول النساء على قروض انتاجية .	٧	٣,٣	الحصول على خدمات تنظيم الأسرة .	٤	٦,٦
لاتقدم أنشطة للمرأة .	٥٧	٢٧,١	تسويق المنتجات النسائية .	٣	٤,٩
لايعرفن ما إذا كانت تقدم أنشطة للمرأة من عدمه .	٣١	١٤,٨	برامج محو الأمية .	٢	٣,٢

*** اجمالى المبحوثات = ٣٩٥ مبحوثة . ** الاجمالى = ٢١٠ مبحوثة. *** الاجمالى = ٦١ مبحوثة .**

خامساً : المشاكل والمعوقات التى تحد من مساهمة المنظمات غير الحكومية فى تنمية المرأة الريفية

يوضح جدول (١) المشاكل التى تحد من مساهمة المنظمات غير الحكومية فى تنمية المرأة الريفية من وجهة نظر رؤساء مجالس إدارتها ، حيث يتبين أن أهم مشكلة هى نقص وعى النساء الريفيات بطبيعة

العمل الاهلى (ذكرها حوالى ٦٧% من رؤساء مجالس إدارة المنظمات)، تليها عدم كفاية موارد المنظمة بنسبة ٦٣% ، ثم العادات والقيم الريفية وتقييدها لمشاركة واستفادة النساء من العمل الأهلى بنسبة ٥٤% ، ثم عدم وجود الجهات الدولية أو المحلية التى تمول الأنشطة والخدمات التى تستهدف تنمية المرأة الريفية بنسبة ٥٠%، ثم عدم وجود تعاون بين الجهات الحكومية والأهلية التى تعمل فى مجال تنمية المرأة الريفية بنسبة ٣٩% ، ثم نقص الكفاءات الادارية والعمالة المدربة للعمل مع النساء الريفيات بنسبة ٢٤% ، وأخيرا تقييد العمل الاهلى بمجالات عمل محددة حيث ذكرها ١٥% من رؤساء مجالس إدارة المنظمات غير الحكومية بالعينة .

مما سبق يتضح أن أهم المشاكل التى تحد من مساهمة المنظمات غير الحكومية فى تنمية المرأة الريفية هى نقص وعى النساء الريفيات بطبيعة العمل الاهلى ، والثقافة الريفية وتقييدها لحرية المرأة ، وعدم كفاية موارد المنظمات غير الحكومية وعدم وجود جهات تمول الأنشطة التى تستهدف تنمية المرأة الريفية .

سادسا : العوامل المرتبطة والمؤثرة على مستوى مساهمة المنظمات غير الحكومية فى تنمية المرأة الريفية

تبين نتائج تحليل الارتباط المبينة فى جدول (٣) وجود ارتباط معنوى موجب بين مستوى مساهمة المنظمات غير الحكومية فى تنمية المرأة الريفية وكل من مستوى مشاركة المرأة الريفية فى عضوية وإدارة المنظمة ، درجة توافر المنظمات بالقرية ، درجة تعاون المنظمة مع المنظمات غير الحكومية الأخرى، نسبة الاعانة الحكومية من ميزانية المنظمة ، وقدرة المنظمة على تعبئة الموارد اللازمة لخدمة مستهدفيها . وتبين عدم وجود علاقة معنوية بين مستوى مساهمة المنظمات غير الحكومية فى تنمية المرأة الريفية وكل من نسبة الامية بين الاناث بالقرية ، نوع النشاط الرئيسى للمنظمة وعمر المنظمة .

جدول (٣): معاملات الارتباط والإنحدار وقيم T , R^2 لعلاقة المتغيرات المستقله بمستوى مساهمة المنظمات غير الحكومية فى تنمية المرأة الريفية .

المتغيرات	معامل الارتباط (r)	معامل الانحدار (b)	معامل الانحدار المعيارى (β)	قيمة (T)
مستوى مشاركة المرأة الريفية فى عضوية وإدارة المنظمة	٠,٤٢*	٠,٠٥	٠,٣٣	٣,٣٩*
نسبة الامية بين الاناث بالقرية	٠,٠٣	٠,٠٣-	٠,٠٤-	٠,٤٩-
درجة توافر المنظمات بالقرية	٠,٢٨*	٠,٠٧	٠,١٩	١,٩٥*
درجة التعاون مع المنظمات غير الحكومية الأخرى	٠,٥٤*	٠,٧٣	٠,٣٦	٣,٥٥*
نسبة الاعانة الحكومية من ميزانية المنظمة	٠,٣٤*	٠,٠٢	٠,٠٦	٠,٦٠
نوع النشاط الرئيسى للمنظمة	٠,١٦	١,٠٧	٠,٢٩	٢,٨٠*
عمر المنظمة	٠,١٢	٠,٠٥	٠,٢١	١,٩٦*
قدرة المنظمة على تعبئة الموارد اللازمة لخدمة مستهدفيها	٠,٥١*	١,٤	٠,٣٤	٣,٥٣*
معامل التحديد المعيارى (R^2)	٠,٥٤			

*** معنوية احصائيا عند المستوى الإحتمالى ≤ ٠,٠٥**

أما نتائج الانحدار المتعدد المبينة فى جدول(٣) فإنها تشير إلى وجود تأثير معنوى موجب لستة متغيرات هى : مستوى مشاركة المرأة الريفية فى عضوية وإدارة المنظمة ، درجة توافر المنظمات بالقرية ، درجة التعاون مع المنظمات غير الحكومية الأخرى ، نوع النشاط الرئيسى للمنظمة (بمعنى أن منظمات التنمية المحلية أكثر مساهمة فى تنمية المرأة الريفية من منظمات الرعاية الاجتماعية) ، عمر المنظمة ، وقدرة المنظمة على تعبئة الموارد اللازمة لخدمة مستهدفيها .وتفسر متغيرات الدراسة الثمانية مجتمعة ٥٤% من التباين فى مستوى مساهمة المنظمات غير الحكومية فى تنمية المرأة الريفية ، كما يتضح من قيمة معامل التحديد المعيارى (R^2) . وأكثر المتغيرات المستقلة أهمية من حيث التأثير على مستوى مساهمة المنظمات غير الحكومية فى تنمية المرأة الريفية هى على الترتيب : درجة تعاون المنظمة مع المنظمات غير الحكومية الآخرى ، قدرة المنظمة على تعبئة الموارد الضرورية لخدمة مستهدفيها ، مستوى مشاركة المرأة الريفية فى عضوية وادارة المنظمة ، نوع النشاط الرئيسى للمنظمة ، عمر المنظمة ، ودرجة توافر المنظمات بالقرية ، وذلك كما يتضح من قيم (T) المعروضة فى جدول (٣) .

سابعا : العوامل المرتبطة والمؤثرة على درجة استفادة المرأة الريفية من أنشطة المنظمات غير الحكومية

توضح نتائج تحليل الارتباط المبينة فى جدول (٤) وجود علاقات مغزوية موجبة بين درجة استفادة المرأة الريفية من أنشطة المنظمات غير الحكومية وكل من المستوى الإقتصادى للأسرة ، درجة المشاركة التطوعية للمرأة ، واتجاه المرأة نحو العمل التطوعى . بالإضافة لوجود علاقة سلبية بين درجة استفادة المرأة الريفية من أنشطة المنظمات غير الحكومية والمهنة (بمعنى أن النساء غير العاملات أو اللاتى يعملن بمهن زراعية أكثر استفادة من أنشطة المنظمات غير الحكومية من النساء العاملات بمهن غير زراعية) ، بينما لم توجد أى علاقة مغزوية أخرى بين درجة إستفادة المرأة الريفية من أنشطة المنظمات غير الحكومية وباقى المتغيرات .

جدول (٤): معاملات الارتباط والإنحدار وقيم T , R^2 لعلاقة المتغيرات المستقله بدرجة استفادة النساء الريفيات من أنشطة المنظمات غير الحكومية .

المتغيرات	معامل الارتباط (r)	معامل الانحدار (b)	معامل الانحدار المعيارى (β)	قيمة (T)
المهنة	٠,١١-	٠,٥١-	٠,١٣-	١,٩٦-*
المستوى التعليمى	٠,٠٣	٠,٠٢	٠,٠٨	٠,٩٨
عدد أفراد الأسرة	٠,٠٦	٠,٠٣	٠,٠٤	٠,٦٩
المستوى الاقتصادى للأسرة	٠,١٠*	٠,٠١	٠,٠٤	٠,٦٨
اتجاه المرأة نحو العمل التطوعى	٠,١١*	٠,٢١	٠,١٢	٢,١٠*
درجة المشاركة التطوعية للمرأة	٠,٢١*	٠,٣٧	٠,١٧	٣,١٠*
عدد المنظمات غير الحكومية بالقرية	٠,٠٤-	٠,٥٣-	١,١٥-	٢,٨٠-*
عدد المنظمات الحكومية بالقرية	٠,٠٢-	٠,٢٣	١,١٦	٢,٧٨*
معامل التحديد المعيارى (R^2)	٠,٣٩			

*** معنوية احصائيا عند المستوى الإحتمالى ≤ ٠,٠٥**

أما نتائج تحليل الانحدار المتعدد والمبينة فى جدول (٤) أيضا فأنها تبين وجود تأثير مغزوى لكل من اتجاه المرأة نحو العمل التطوعى ، درجة المشاركة التطوعية للمرأة وعدد المنظمات الحكومية بالقرية على درجة استفادة المرأة الريفية من أنشطة المنظمات غير الحكومية . بالإضافة لوجود تأثير مغزوى سالب لمتغيرى مهنة المرأة وعدد المنظمات غير الحكومية بالقرية على درجة استفادة المرأة من أنشطة المنظمات غير الحكومية ، بينما لم يوجد تأثير مغزوى لباقى المتغيرات المستقلة على درجة استفادة المرأة الريفية من أنشطة المنظمات غير الحكومية .

وتفسر متغيرات الدراسة الثمانية مجتمعة ٣٩ % من التباين فى درجة استفادة المرأة الريفية من أنشطة المنظمات غير الحكومية ، كما يتضح من قيمة معامل التحديد المعيارى (R^2) . وبترتيب المتغيرات ذات التأثير المغزوى على درجة استفادة المرأة الريفية من أنشطة المنظمات غير الحكومية تنازليا وفقا لأهميتها مقاسة بقيم (T) المعروضة فى جدول (٤) يتبين أنها تتمثل فى درجة المشاركة التطوعية للمرأة ، عدد المنظمات غير الحكومية بالقرية ، اتجاه المرأة نحو العمل التطوعى ، مهنة المرأة .

المناقشـــة

فى ضوء النتائج التى أسفرت عنها الدراسة يمكن الخروج بعدة استنتاجات وتفسيرات وملاحظات واقتراحات تتلخص فيما يلى :

١- أشارت نتائج الدراسة إلى أن المنظمات غير الحكومية تسهم اسهاماً إيجابياً فى تنمية المرأة الريفية من خلال ما تقدمه من أنشطة خدمية وأنتاجية للمرأة الريفية . فلقد ساهمت المنظمات غير الحكومية فى تحسين المستوى الاقتصادى للمرأة الريفية وزيادة مشاركتها فى التنمية الاقتصادية ، حيث عملت على إيجاد فرص حقيقية للمرأة الريفية للقيام ببعض الصناعات الصغيرة والحرفية واليدوية التى تعتمد على الموارد المحلية ، من خلال اقامة مشاغل للخياطة والتريكو والتطريز ، وتقديم أنشطة وخدمات الأسر المنتجة ، وأقامة مراكز تدريبية وأنتاجية متكاملة للمرأة ، وتيسير حصول المرأة الريفية على قروض أنتاجية لاقامة مشروعات صغيرة وأقامة معارض لتسويق منتجات المرأة الريفية . كما ساهمت فى تحقيق البعد الاجتماعى للتنمية و تحسين دخول النساء الريفيات واشباع احتياجاتهن الاساسية من خلال أنشطة كفالة وتزويج اليتيمات ،

ومساعدة النساء الفقيرات والمحتاجات . كذلك فقد ساهمت فى الارتقاء بالمستويات التعليمية والصحية والثقافية للمرأة الريفية ، وأقامة ندوات تثقيفية ودينية للمرأة الريفية وانشاء أندية نسائية. ومما لا شك فيه أن جميع هذه الأنشطة تسهم فى الارتقاء بالمكانة الاجتماعية والاقتصادية للمرأة الريفية، كما تسهم فى تحسين الظروف المعيشية والاقتصادية للأسرة الريفية وفى تنمية المجتمع الريفى بصفة عامة.

وعلى الرغم من الاسهامات الايجابية للمنظمات غير الحكومية فى تنمية المرأة الريفية إلا أنه ينبغى التنبيه إلى نقطة هامة أوضحتها نتائج الدراسة ، ألا وهى أن هذه الاسهامات وأن كانت إيجابية غير أنها أقل كثيرا من المأمول والمطلوب فى ظل كثرة ما تعانيه المرأة الريفية من مشاكل، وما تتطلبه من احتياجات تعجز الأجهزة الحكومية بمفردها عن الوفاء بها . ومن النتائج التى أشارت إليها الدراسة وتدل على القصور النسبى لاسهام المنظمات غير الحكومية فى تنمية المرأة الريفية مايلى : (١) أن أكثر من خمس المنظمات بالعينة لم تهتم بتقديم أى أنشطة أو خدمات للمرأة الريفية، (٢) أن خمسى المنظمات التى قامت بأنشطة وخدمات لتنمية المرأة الريفية لم تقدم إلا نشاطاً واحداً ، (٣) أن أكثر من ثلاثة أخماس المنظمات بالعينة لاتشارك الاناث فى عضويتها ، (٤) أن نصف المنظمات التى تشارك النساء فى عضويتها لايوجد بها مشاركة من الاناث فى عضوية مجالس إدارتها ، (٥) أن قرابة نصف النساء بالعينة لا يعرفن بوجود المنظمات غير الحكومية بقراهم على الرغم من وجودها ، (٦) أن ١٥% فقط من النساء الريفيات بالعينة قد سبق لهن الاستفادة من أنشطة وخدمات المنظمات غير الحكومية .

٢- أوضحت نتائج الدراسة أن معظم أنشطة وبرامج وخدمات المنظمات غير الحكومية الموجهه للمرأة الريفية تندرج تحت مدخلى الرفاهة ومحاربة الفقر ، وقليل منها يندرج تحت مدخل الكفاءة ، فى حين لا تندرج أى من هذه الأنشطة والبرامج تحت مدخل التمكين . حيث أشارت نتائج الدراسة إلى أن بعض أنشطة المنظمات غير الحكومية أستهدفت فئات النساء الفقيرات ، وسعت إلى رفع المستوى الاقتصادى والاجتماعى لهن من خلال تقديم المساعدات المادية لهن، وتقديم خدمات كفالة وتزويج اليتيمات ، وتقديم الخدمات الطبية فى مجال الصحة الانجابية لهن ، وكل هذه الانشطة تندرج تحت مدخل الرفاهة الذى يعتبر النساء متلقيات سلبيات للخدمات والمنافع .

كما تشير النتائج أيضا الى أن أنشطة وبرامج بعض المنظمات غير الحكومية أستهدفت النساء الفقيرات أيضا ، ولكنها لم تعامل النساء على أنهن متلقيات سلبيات للخدمات ، بل بإعتبارهن قادرات على المشاركة فى حل مشكله فقرهن إذا توافرت لهن الفرصة للحصول على الموارد الاقتصادية ، لذا فقد سعت هذه البرامج والأنشطة إلى توفير فرص حقيقية للمرأة الريفية للقيام ببعض الصناعات الصغيرة والحرفية واليدوية من خلال مشاغل الخياطة ومشروعات الأسر المنتجة وتيسير حصول النساء الريفيات على قروض إنتاجية لاقامة مشروعات صغيرة. وتندرج جميع الأنشطة والبرامج السابقة تحت مدخل محاربة الفقر ، والذى لا يؤدى إلى الادماج الكامل للمرأة فى التنمية ، ولا بتحقيق المساواة بين الرجال والنساء .

وتشير النتائج أيضا إلى أن عدد قليل من البرامج والأنشطة والخدمات التى قدمتها المنظمات غير الحكومية للمرأة الريفية استهدفت العمل على رفع كفاءة المرأة الريفية فى الانتاج ، وزيادة مشاركتها فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية كوسيلة لتحقيق المساواه وإدماج المرأة فى التنمية ، حيث أسهمت هذه البرامج والأنشطة فى التنمية البشرية للنساء الريفيات من خلال إيجاد فرص تعليمية لهن ، وتوفير الرعاية الصحية المتكاملة لهن ، وإقامة الندوات الثقافية والدينية والأندية النسائية لهن ، بالإضافة إلى توفير بعض الفرص لإقامة مشروعات إنتاجية صغيرة لهن ، وتندرج جميع الأنشطة السابقة تحت مدخل الكفاءة .

وتوضح نتائج الدراسة أنه لاتوجد برامج وأنشطة تقوم بها المنظمات غير الحكومية تستهدف تمكين المرأة ، وتعتبرها شريكة فى صنع القرار ، وليس أدل على ذلك من أن ثلاثة أخماس المنظمات بالعينة لا تشارك الإناث فى عضويتها مطلقاً ، وأن نصف المنظمات التى تشارك الإناث فى عضويتها لا توجد مشاركة من الإناث فى إدارتها .

ومما لا شك فيه أن استمرار تبنى المنظمات غير الحكومية لمدخلى الرفاهة ومحاربة الفقر فى التعامل مع المرأة الريفية سوف يؤدى إلى عدم الادماج الكامل للمرأة الريفية فى التنمية ، وإلى استمرار عدم المساواة بين الرجال والنساء فى الريف . مما يشير إلى أهمية تبنى المنظمات غير الحكومية لخطط وبرامج تدخل تحت مدخلى الكفاءة والتمكين وتساعد على الادماج الكامل للمرأة فى التنمية ، وقد يمكن للمجلس القومى للمرأة بالتعاون مع الاتحادات الاقليمية والنوعية والمنظمات غير الحكومية أن تساعد فى وضع استراتيجية عامة للمنظمات غير الحكومية تستهدف الادماج الكامل للمرأة الريفية فى التنمية .

٣- على الرغم من وجود تأثير إيجابى لمستوى مشاركة المرأة الريفية فى عضوية وإدارة المنظمات غير الحكومية على مستوى مساهمة هذه المنظمات فى تنمية المرأة الريفية ، ألا أن نتائج الدراسة توضح وجود انخفاض ملحوظ فى درجة مشاركة المرأة الريفية فى عضوية وإدارة المنظمات غير الحكومية ، حيث وجد

أن أكثر من ثلاثة أخماس المنظمات بالعينة لا تشارك الإناث فى عضويتها ، وأن نصف المنظمات التى بها مشاركة بالعضوية من الإناث لا توجد بها مشاركة من الإناث عضوية مجالس إدارتها .

وقد يكون الضعف الملحوظ فى درجة مشاركة المرأة الريفية فى عضوية وإدارة المنظمات غير الحكومية محصلة لمجموعة من العوامل والتى منها إنخفاض مستوى معرفة النساء الريفيات بوجود المنظمات غير الحكومية بقراهم على الرغم من وجودها ، وإنخفاض وعى النساء الريفيات بطبيعة العمل الاهلى وإعتقادهن بأن عضوية المنظمات غير الحكومية من إختصاص الرجل دون المرأة وأن دورهن محصور داخل المنزل فقط ، حيث وجد أن ٦٧% من رؤساء المنظمات غير الحكومية بالعينة يرون أن إنخفاض وعى النساء بطبيعة العمل الاهلى من أهم المعوقات التى تحد من مساهمة المنظمات غير الحكومية فى تنمية المرأة الريفية . هذا بالإضافة إلى العوامل الخاصة بوضع ومكانة المرأة الريفية فى ظل الثقافة الريفية التقليدية والتى تفرض قيودا على الاناث فى الحركة وفى الاتصال بمصادر المعرفة وفى القيام بأى عمل دون موافقة الرجال داخل الأسرة ، حيث وجد أن ٥٤% من رؤساء المنظمات غير الحكومية بالعينة يرون أن العادات والقيم الريفية وتقييدها لمشاركة وإستفادة النساء من العمل الأهلى من أهم المعوقات التى تحد من مساهمة المنظمات غير الحكومية فى تنمية المرأة الريفية. وإذا ما أضيف إلى ذلك إرتفاع مستوى الأمية بين الإناث الريفيات ، بالإضافة لكثرة الاعباء المنزلية والأسرية الملقاه على عاتق المرأة الريفية ، والتى لاتترك لها الوقت أو الجهد اللازم للمشاركة التطوعية فى المنظمات غير الحكومية ، و إعتقاد الرجال بأنهم وحدهم أصحاب القرارات سواء داخل الاسرة أو خارجها ، والفهم الخاطئ لبعض الأمور الدينية المتعلقة بمكانة المرأة الريفية ، فإنه يمكن تفهم بعض أسباب انخفاض مشاركة المرأة الريفية فى عضوية وإدارة المنظمات غير الحكومية .

٤- أوضحت نتائج الدراسة المتعلقة بدرجة إستفادة النساء الريفيات من أنشطة وخدمات المنظمات غير الحكومية أن هذا المستوى كان ضعيفا نسبياً ، حيث وجد أن ١٥% فقط من النساء الريفيات بالعينة قد سبق لهن الاستفادة من أنشطة وخدمات المنظمات غير الحكومية . وقد يكون الضعف الملحوظ فى درجة أستفادة النساء الريفيات من أنشطة وخدمات المنظمات غير الحكومية نتيجة لمجموعة من العوامل ، والتى منها عدم اهتمام بعض المنظمات غير الحكومية بتقديم أى خدمات أو أنشطة لتنمية المرأة الريفية (حيث وجد أن أكثر من خمس المنظمات بالعينة لم تهتم بتقديم أى أنشطة أو خدمات للمرأة الريفية) ، وعدم كفاية موارد المنظمات غير الحكومية (حيث وجد أن ٦٣% من المنظمات بالعينة تعانى من عدم كفاية مواردها) ، فى ظل عدم وجود جهات خارجية أو داخلية تمول الأنشطة أو الخدمات التى تستهدف تنمية المرأة الريفية ، وانخفاض مستوى التعاون بين الجهات الحكومية والأهلية التى تعمل فى مجال تنمية المرأة الريفية . كما أن انخفاض درجة معرفة النساء الريفيات بالأنشطة التى تقوم بها المنظمات غير الحكومية لتنمية المرأة الريفية ، وانخفاض مستوى وعيهن بطبيعة عمل المنظمات غير الحكومية ، بل وعدم دراية الكثيرات منهن بوجودها أصلاً ، بالإضافة إلى قلة عدد المنظمات غير الحكومية التى تقدم أنشطة متكاملة لتنمية المرأة الريفية يمكن أن يفسر أسباب انخفاض درجة استفادة النساء الريفيات من أنشطة وخدمات المنظمات غير الحكومية .

٥- أشارت نتائج الدراسة إلى انخفاض وعى النساء الريفيات بطبيعة عمل وأهداف المنظمات غير الحكومية ، بل وعدم دراية الكثيرات منهن بوجودها أصلاً ، وبالتالى عدم إحساسهن بفائدتها ، ومن ثم فلا عجب إذا قل تعاملهن معها أو قلت مشاركتهن فى أنشطتها . وقد يمكن لأجهزة الإعلام والقيادات الشعبية بهذه المنظمات وبغيرها أن تقوم بدور إيجابى فى توعية النساء الريفيات بطبيعة وأهمية عمل هذه المنظمات والفائدة المترتبة على المشاركة التطوعية فيها ، حيث أن إيجاد وخلق الاتجاه الايجابى للنساء الريفيات نحو العمل الأهلى والمشاركة التطوعية يعمل على تعضيدهن ومساندتهن للعمل الأهلى غير الحكومى ، وبالتالى يعمل على توفير الكثير من الموارد اللازمة لقيام المنظمات غير الحكومية بأداء أنشطتها من ناحية ، كما يساعد على أن تقوم أنشطة هذه المنظمات على الاحتياجات الفعلية للنساء الريفيات ، مما يؤدى الى زيادة درجة استفادتهن من هذه الأنشطة من ناحية أخرى .

٦- أوضحت نتائج الدراسة وجود تأثير معنوى موجب لقدرة المنظمات غير الحكومية على تعبئة الموارد الضرورية لخدمة مستهدفيها على مستوى مساهمة المنظمات غير الحكومية فى تنمية المرأة الريفية . وحيث أن نتائج الدراسة تشير إلى أن قرابة ثلثى المنظمات غير الحكومية بالعينة تعانى من مشكلة عدم كفاية الموارد المتاحة لها للمساهمة فى تنمية المرأة الريفية، فإنه يمكن القول بأنه من الصعب توقع أى مشاركة فعالة للمنظمات غير ا لحكومية فى تنمية المرأة الريفية بصفة خاصة وتنمية المجتمع الريفى بصفة عامة فى المستقبل القريب إذا إستمرت معاناة المنظمات غير الحكومية من عدم توافر الموارد المالية لها .

ومن الملفت للنظر ما أشار إليه نصف رؤساء المنظمات غير الحكومية بالعينة من عدم وجود جهات دولية أو محلية تقدم تمويلاً للأنشطة والخدمات التى تستهدف تنمية المرأة الريفية ، الأمر الذى قد يتنافى مع الفكر التنموى الذى تتبناه معظم الهيئات الدولية والحكومية حاليا ، والذى يقوم على الاهتمام بالمنظمات غير الحكومية ومساندتها وإعتبارها الوسيلة الفعاله لتنمية المرأة الريفية ، نظراً لما تمتلكه هذه المنظمات من قدرة على إستشعار إحتياجات النساء الريفيات ، ومرونة وحرية فى العمل ، وقدرة على تجميع الجهود الأهلية وتوفير الكثير من الموارد التى يمكن تعبئتها وتوظيفها فى الأنشطة التى تستهدف تنمية المرأة الريفية .

٧- أشارت نتائج الدراسة إلى وجود تأثير إيجابى لدرجة توافر المنظمات بالقرية على مستوى مساهمة المنظمات غير الحكومية فى تنمية المرأة الريفية . وقد يرجع ذلك إلى أن توافر المنظمات المحلية بالقرية غالباً مايرتبط إيجابياً بالمستوى التنموى للقرية كما تشير إلى ذلك نتائج بعض الدراسات السابقة (جامع وأخرون ، ١٩٨٧ ؛ العزبى ، ١٩٨٩أ) . وإرتفاع المستوى التنموى للقرية يؤدى إلى زيادة الإنفتاح الثقافى وإرتفاع نسبة المتعلمين وإرتفاع مستوى طموح وتطلعات الافراد ودوافعهم للانجاز ، بالإضافة إلى إرتفاع المستوى التعليمى للمرأة ، وزيادة مستوى مساهمة المرأة فى الأنشطة الاقتصادية وإرتفاع مستوى مساهمة المرأة فى إتخاذ القرارات الأسرية والمجتمعية ، مما يؤدى إلى زيادة الاهتمام من جانب المنظمات الحكومية وغير الحكومية بدور المرأة فى التنمية . ويدعم ذلك التحليل ما أشارت إليه نتائج الدراسة من وجود تأثير إيجابى لكل من عدد المنظمات الحكومية بالقرية ودرجة المشاركة التطوعية للمرأة وإتجاه المرأة نحو العمل التطوعى على درجة استفادة النساء الريفيات من أنشطة وخدمات المنظمات غير الحكومية .

٨- أوضحت نتائج الدراسة وجود تأثير إيجابى لنوع النشاط الرئيسى للمنظمة على مستوى مساهمة المنظمات غير الحكومية فى تنمية المرأة الريفية ، بمعنى أن منظمات التنمية المحلية أكثر مساهمة فى تنمية المرأة الريفية من منظمات الرعاية الاجتماعية . وقد يرجع ذلك أن منظمات التنمية المحلية تتلقى إعانات ودعم حكومى بصورة أكبر من منظمات الرعاية الاجتماعية (الهلباوى ، ١٩٩٨) ، وذلك كنتيجة لطبيعة جمعيات التنمية المحلية والتى تسعى الحكومة إلى دفع الأهالى لانشائها فى المجتمعات التى تعانى من نقص فى الخدمات الأساسية ، وفى أوجه الرعاية الاجتماعية والثقافية للفئات السكانية المختلفة وخاصة النساء ، وذلك لسد العجز فى مختلف هذه الخدمات ، ولذا فهى غالباً ما تنشأ بالقرى لسد العجز فى الخدمات الحكومية ، وتتوجه للفئات الأكثر حرماناً من أوجه الرعاية ومنها النساء الريفيات .

٩- أشارت نتائج الدراسة إلى أن النساء الريفيات غير العاملات والعاملات بالزراعة أكثر استفادة من أنشطة وخدمات المنظمات غير الحكومية من النساء العاملات بغير الزراعة . ومما لا شك فيه أن توجه المنظمات غير الحكومية نحو فئة النساء الريفيات غير العاملات أو العاملات بالزراعة هو توجه مرغوب فيه فى ظل إرتفاع نسبة الأمية بين نساء تلك الفئة ، وإنخفاض المستوى الاقتصادى لمعظمهن ، بالإضافة إلى الاعباء الكثيرة الملقاه على عاتقهن سواء فى المنزل أو فى العمل الزراعى .

١٠- أوضحت نتائج الدراسة الدور الايجابى الذى تلعبه المنظمات غير الحكومية فى نشر الصناعات الصغيرة والحرفية واليدوية بين النساء الريفيات ، حيث سعت المنظمات غير الحكومية إلى إقامة مشاغل للخياطة والتريكو والتطريز ، وتقديم أنشطة وخدمات الأسر المنتجة وإقامة مراكز تدريبية وإنتاجية متكاملة للمرأة ، وتيسير حصول المرأة الريفية على قروض إنتاجية لإقامة مشروعات صغيرة . ويعتبر هذا التوجه توجهاً مرغوباً ، حيث تلقى الصناعات الصغيرة هذه الايام إهتماماً متزايداً نظرا لدورها الحيوى فى دفع عملية التنمية من خلال خلق المزيد من فرص العمل إعتماداً على تكلفة رأسمالية محدودة ، بالإضافة إلى أنها من أهم وسائل توزيع عوائد التنمية بعدالة على محدودى الدخل . كما أنها تحافظ على الموارد البشرية بالمجتمع بعد تدريبها وإعدادها ، وتحدمن مشكلة الهجرة للحضر من خلال إستخدام الموارد المتاحة فى الريف فى مشروعات صغيرة تستفيد بالأيدى العاملة المتزايدة فى ظل الزيادة السكانية .

كما أن قيام المرأة الريفية بمشروعات صناعية صغيرة تدر عليها دخلاً مباشراً ، يجعلها تساهم فى ميزانية الأسرة ، مما يؤدى إلى الارتقاء بالمكانة الاجتماعية الاقتصادية لها ويزيد من درجة مساهمتها فى اتخاذ القرارات الأسرية والمجتمعية . حيث تشير نتائج بعض الدراسات إلى وجود علاقة إيجابية بين وجود مصدر دخل للمرأة الريفية واستقلالها الاقتصادى ومساهمتها فى ميزانية الأسرة من جهة وبين المكانة الاجتماعية للمرأة الريفية من جهة أخرى (العزبى ، ١٩٨٩ب ؛ العبد ، ١٩٨٧؛ علياء شكرى وأخرون ، ١٩٨٨) . هذا بالاضافة إلى أن وجود دخل خاص بالمرأة الريفية يحقق لها الأمن الاقتصادى ، ويخفف من شعورها بالاحساس بالتبعية للرجل (العزبى،١٩٨٩ب) .

١١- أشارت نتائج الدراسة إلى عدم إهتمام المنظمات الريفية غير الحكومية ببعض القضايا الهامة المتعلقة بالمرأة الريفية والتى تؤثر على المستوى التنموى للريف بصفة خاصة ، والمستوى التنموى للمجتمع المصرى بصفة عامة ، ومنها قضية محو الامية وتنظيم الأسرة . حيث تشير النتائج إلى أن نسبة ضئيلة من المنظمات غير الحكومية بالعينة هى التى قامت بإنشاء فصول لمحو أمية المرأة الريفية ، وذلك على الرغم من إرتفاع نسبة الأمية بين النساء الريفيات مقارنة بالنساء الحضريات أو بالرجال عموماً سواء فى الريف أو الحضر (معهد التخطيط القومى ، ١٩٩٥ ؛ ١٩٩٦) . بالإضافة إلى التأثير السلبى لأمية المرأة الريفية على مكانتها الاجتماعية ، وعلى فرص إستفادتها من الخدمات الصحية والاجتماعية والاقتصادية المتاحة بالمجتمع ، وعلى كفاءة المرأة فى القيام بالتنشئة لأطفالها . كما توضح النتائج عدم قيام المنظمات غير الحكومية بالعينة بتقديم خدمات تنظيم الأسرة للمرأة الريفية ، وذلك على الرغم من إرتفاع معدل الخصوبة فى الريف عن الحضر (العزبى ، ١٩٩٥ : ٤٢ ؛العيسوى ،١٩٨٣)، وما يؤدى إليه من ضغط على المرافق والخدمات العامة ، وإلى توجيه قدر كبير من المدخرات إلى الاستهلاك بدلاً من الاستثمار فى الأنشطة الانتاجية ، وإلى تزايد مشكلة البطالة فى الريف ، وإلى تزايد الهجرة من الريف إلى المدن وما يسببه من مشاكل للمدن .

١٢- تبين من نتائج الدراسة أن المتغيرات المستقله التى تضمنتها الدراسة شرحت ٥٤% من التباين بين المنظمات غير الحكومية فى مستوى مساهمتها فى تنمية المرأة الريفية . وقد يعزى ذلك جزئياً إلى حقيقة أن الدراسة لم تشتمل على كل المتغيرات التى قد يكون لها تأثير على مستوى مساهمة المنظمات غير الحكومية فى تنمية المرأة الريفية ، ومن أمثلة المتغيرات التى لم تشملها الدراسة الحالية الكفاءة الإدارية للمنظمة ، درجة التدين داخل القرية ، وجود قيادات نسائية عليا من نساء القرية ، كفاءة الوحدة المحلية، درجة انفتاح القرية على العالم الخارجى ، مستوى مساهمة المرأة فى الأنشطة الاقتصادية بالقرية ، درجة المركزية داخل المنظمة ، درجة تبنى رؤساء المنظمة للقيم التقليدية المعوقة لمشاركة المرأة الريفية فى التنمية ،ومستوى إتصال المنظمة بالجهات الدولية ، وقد يكون من المفيد أن تتطرق الدراسات المستقبلية إلى مثل هذه المتغيرات .

كما تبين من نتائج الدراسة أيضاً أن نسبة كبيرة من التباين فى درجة استفادة النساء الريفيات من أنشطة المنظمات غير الحكومية لم تفسرها المتغيرات المستقله التى اشتملت عليها الدراسة ، وقد يعزى ذلك أيضاً إلى أن قائمة المتغيرات التى استخدمت لم تشتمل على كل المتغيرات التى قد يكون لها تأثير على درجة استفادة النساء الريفيات من أنشطة المنظمات غير الحكومية ، وقد تكون متغيرات مثل مهنة رب الأسرة ، المستوى التعليمى لرب الأسرة ، مستوى المشاركة التطوعية لرب الأسرة ، مستوى مساهمة المرأة فى ميزانية الأسرة ، المكانة الاجتماعية لأسرة رب الأسرة ، درجة اتصال المرأة بالقادة المحليين ، مستوى طموح المرأة ، وخصائص المنظمات غير الحكومية الموجودة بالقرية من بين تلك المتغيرات الغائبة . وقد يسهم تضمين هذه المتغيرات وغيرها فى الدراسات القادمة فى زيادة فهمنا لظاهرة تباين درجة استفادة النساء الريفيات من أنشطة وخدمات المنظمات غير الحكومية .

المراجـــــــــع

١- أبو المجد ، منى (١٩٩٨) – " تنمية المرأة الريفية بمحافظة المنوفية" – الجزء الثانى – المؤتمر القومى الثالث للمرأة (١٤-١٦ مارس) ـ محافظة المنوفية .

٢- أبو رية ، سوزان أحمد (١٩٩٦) – " دور المرأة المصرية فى الجمعيات الأهلية " – المؤتمر العلمى الأول حول الجمعيات الأهلية وتنمية المجتمعات المحلية فى الوطن العربى – المعهد العالى للخدمة الاجتماعية ببنها والجمعية العربية لعلم الاجتماع – الاسكندرية .

٣- أحمد ، فوزى بشرى (١٩٨٠) – دراسة لطبيعة العلاقات بين جمعية تنمية المجتمع وغيرها من المنظمات العاملة فى تنمية المجتمع الريفى – رسالة دكتوراه – كلية الخدمة الاجتماعية ـ جامعة حلوان .

٤- الباز ، شهيده (١٩٩٧) – المنظمات الأهلية العربية على مشارف القرن الحادى والعشرين : محددات الواقع وأفاق المستقبل – لجنة المتابعة لمؤتمر التنظيمات الأهلية والعربية – القاهرة.

٥- الحزب الوطنى الديمقراطى (١٩٩٧) – ندوة مشاركة المرأة فى مرحلة الإصلاح الاقتصادى – أمانة المرأة بالحزب الوطنى الديمقراطى – القاهرة .

٦- الحمزاوى ، محمد أحمد خليل (١٩٩٢) – التخطيط لمواجهة مشكلات جمعيات تنمية المجتمع المحلى : دراسة مطبقة على جمعيات تنمية المجتمع المحلى بمحافظة كفر الشيخ – رسالة ماجستير – كلية الخدمة الاجتماعية – جامعة حلوان .

٧- الزغبى ، صلاح الدين محمود وأبو طاحون ، عدلى (١٩٩٥) – التغييرات المؤسسية الضرورية لدعم التنمية المجتمعية الريفية فى مصر – التقرير النهائى للدراسة – المجلد الرابع : المراكز الاجتماعية وجمعيات تنمية المجتمع – أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا – القاهرة .

٨- الزغبى ، صلاح الدين محمود والعزبى ، محمد إبراهيم (١٩٩٥) – التغييرات المؤسسية الضرورية لدعم التنمية المجتمعية الريفية فى مصر – التقرير النهائى للدراسة – المجلد الثانى : نظام الإدارة المحلية – أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا – القاهرة .

٩- العبد ، عاطف عدلى (١٩٨٧) – المرأة الريفية – سلسلة اقرأ (٤٨٤) – دار المعارف .

١٠- العزبى ، محمد إبراهيم (٢٠٠٠) – السكان والتنمية المتوصلة – فى : دراسات فى التنمية الريفية – قسم المجتمع الريفى – كلية الزراعة – جامعة الاسكندرية.

١١- العزبى ، محمد إبراهيم (١٩٩٩) – دور المنظمات المدعمة للمرأة الريفية فى المجال الزراعى – بحث غير منشور – كلية الزراعة – جامعة الاسكندرية .

١٢- العزبى ، محمد إبراهيم (١٩٩٥) – السكان الريفيون – مطابع الشنهابى للطباعة والنشر – الاسكندرية.

١٣- العزبى ، محمد ابراهيم (١٩٨٩أ) – " العلاقة بين كل من الوضع الإدارى والحجم السكانى والمستوى التنموى للقرية " – المؤتمر الدولى الرابع عشر للأحصاء والحسابات العلمية والبحوث الاجتماعية والسكانية – تطبيقات فى العلوم الزراعية – المجلد الثامن – العدد الثانى – جامعة عين شمس .

١٤- العزبى ، محمد إبراهيم (١٩٨٩ ب) – " بعض المتغيرات المؤثرة على مدى مساهمة الزوجات الريفيات فى القرارات الأسرية " – مجلة الاسكندرية للبحوث الزراعية مجلد ٣٤- عدد ٣ – ص ص ١ : ٢١ .

١٥- العزبى ، محمد إبراهيم والحيدرى ، عبد الرحيم (١٩٨٨) – " دراسة مقارنة لمكانة المرأة الريفية تحت الظروف التقليدية والمتطورة " – مؤتمر الاقتصاد والتنمية الزراعية فى مصر والبلاد العربية – جامعة المنصورة .

١٦- العيسوى ، إبراهيم (١٩٨٣) – انفجار سكانى أم أزمة تنمية ؟ - دار المستقبل العربى – القاهرة.

١٧- المجلس القومى للطفولة والأمومة (١٩٩٤) – المنظمات الأهلية فى مصر – تقرير غير منشور – الامانة الفنية – رئاسة مجلس الوزراء – القاهرة .

١٨- الهلباوى ، هشام عبد الرازق (١٩٩٨) – دور المنظمات غير الحكومية فى التنمية الريفية – رسالة دكتوراه فى المجتمع الريفى – كلية الزراعة – جامعة الاسكندرية .

١٩- بارنت ، تونى (١٩٩٢) – علم الاجتماع والتنمية – ترجمة يوسف ، سهير عبد العزيز – دار المعارف .

٢٠- نفاع ، إميلى (١٩٩٧) – " الرؤية المستقبلية لمسألة المرأة العربية " – المؤتمر الثانى للمنظمات الاهلية العربية (١٧ – ١٩ مايو) – القاهرة .

٢١- جامع ، محمد نبيل وعارف ، مرزوق وهلول ، فتح الله والخولى ، حسين والحيدرى ، عبد الرحيم والعزبى، محمد ومصباح ، محمود وسلامة ، فؤاد وزهران ، يحيى وامام ، محمد والشافعى ، عماد وعبد

العال ، محمد وحسين ، سالم وعبد اللا ، مختار (١٩٨٧) – التحليل الشامل لأسباب تخلف القرية المصرية ـ الجزء الثانى : تحديث وتنمية المنظمات والمؤسسات الريفية – أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا – القاهرة .

٢٢- حسين ، سناء محمد حجازى (١٩٨٧) – العلاقة بين التمويل الأجنبى ومستوى تحقيق الأهداف لجمعيات تنمية المجتمع المحلى :دراسة مقارنة تحليلية – رسالة ماجستير – كلية الخدمة الاجتماعية – جامعة حلوان.

٢٣- خاطر ، أحمد مصطفى (٢٠٠٠) – تنمية المجتمع المحلى : الاتجاهات المعاصرة ، الأستراتيجيات ، نماذج الممارسة – المكتبة الجامعية – الاسكندرية

٢٤- شاهين ، زينب (٢٠٠٠) ـ المرأة والمشروعات الصغيرة – جريدة الأهرام ـ العدد ٤١٤٥١ –ص ١٠-٢يونيو – القاهرة .

٢٥- شكرى ، علياء والخولى ، حسن وزايد ، أحمد (١٩٨٨) – المرأة فى الريف والحضر : دراسة لحياتها فى العمل والأسرة – سلسلة علم الاجتماع المعاصر – الكتاب السبعون – دار المعرفة الجامعية – الاسكندرية.

٢٦- صبحى ، هدى محمد (٢٠٠٠) – المرأة وقضايا التنمية – جريدة الأهرام – العدد ٤١٤٧٥ – ص ٢٦ – ٢٦ يونيو – القاهرة

٢٧- عبد اللطيف ، رشاد أحمد (١٩٩٨) – " العوامل المؤثرة فى نجاح الجمعيات غير الحكومية " – بحث غير منشور – كلية الخدمة الاجتماعية – جامعة حلوان .

٢٨- فرح ، نادية (١٩٩٧) – " التنمية البشرية والمجتمع المدنى فى العالم العربى " – المؤتمر الثانى للمنظمات الأهلية العربية (١٧ – ١٩ مايو) – القاهرة .

٢٩- فهمى ، سامية (١٩٨٥) – الإدارة فى المؤسسات الاجتماعية – المكتب الجامعى الحديث – الطبعة الثانية – القاهرة .

٣٠- قنديل ، أمانى (١٩٩٨ أ) – " المرأة والعمل الأهلى ، قراءة فى التاريخ الاجتماعى والسياسى لدور المرأة فى الجمعيات الأهلية " – فى : قنديل ، أمانى – العمل الأهلى والتغير الاجتماعى ، منظمات المرأة والدفاع والرأى والتنمية فى مصر – مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام – القاهرة – ص ص ١١-٦٣ .

٣١- قنديل ، أمانى (١٩٩٨ ب) – " المنظمات الدفاعية فى مصر : منظمات الرأى والتأثير والتوعية ، دراسة ميدانية " – فى : قنديل ، أمانى – العمل الأهلى والتغير الاجتماعى ، منظمات المرأة والدفاع والرأى والتنمية فى مصر – مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام – القاهرة – ص ص ٦٥-١١٧ .

٣٢- قنديل ، أمانى (١٩٩٦) – دراسة ميدانية لمشروعات عينة من الجمعيات الأهلية فى مصر وأحتياجاتها بعد مؤتمر السكان والتنمية – اللجنة القومية للمنظمات غير الحكومية للسكان والتنمية – القاهرة .

٣٣- قنديل ، أمانى (١٩٩٥) – " الجمعيات الأهلية فى الأطار العالمى والأقليمى ... أين نحن ؟" – فى : قنديل ، أمانى وبن نفيسة ، ساره – الجمعيات الأهلية فى مصر – مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام – القاهرة – ص ص ١٣- ٢٦ .

٣٤- محرم ، إبراهيم (١٩٩٨) – "رؤية المرأة الريفية لمتطلبات تنميتها" – المؤتمر القومى الثالث للمرأة (١٤- ١٦ مارس) – محافظة المنوفية .

٣٥- محرم ، إبراهيم (١٩٩٧) – شروق التنمية الريفية – الطبعة الثانية – مؤسسة دار التعاون للطبع والنشر.

٣٦- محرم ، إبراهيم (١٩٩٠) – التنمية الريفية – سلسلة التثقيف التعاونى – العدد (١٢) – مركز عمر لطفى للتدريب التعاونى الزراعى – الاسماعيلية .

٣٧- محرم ، إبراهيم (١٩٨٠) – " المرأة الريفية والتعاونيات " – فى : وهبه ، مراد (محرر) – أبحاث الندوة الدولية عن المرأة الريفية والتنمية (١-٤ ديسمبر) –دار وهدان للطباعة والنشر – القاهرة.

٣٨- معهد التخطيط القومى (١٩٩٦) – مصر ، تقرير التنمية البشرية ١٩٩٦ – مطابع الأهرام التجارية – القاهرة.

٣٩- معهد التخطيط القومى (١٩٩٥) – مصر ، تقرير التنمية البشرية ١٩٩٥ – مطابع الأهرام التجارية – القاهرة .

٤٠- منظمة الأغذية والزراعة (١٩٩٠) – دور المرأة فى التنمية الزراعية – رقم (٢) – المرأة الريفية والتغير الاجتماعى والاقتصادى فى أقليم الشرق الأدنى – روما .

٤١- ياسين ، السيد (١٩٩٧) – " نحو ميثاق شرف أخلاقى للعمل الأهلى العربى " – المؤتمر الثانى للمنظمات الأهلية العربية (١٧ – ١٩ مايو) – القاهرة .

42- (1990) – Women in Agriculture Development : Gender Issues in Rural security in Developing Countries- Rome .

43- , Nirvana (1994) – An Overview on NGO's in Egypt : Past, present , and e, with Emphasis on Population and Development – in preparation for - Sept. ,1994 – Social Fund for Development - Cairo .

44- r , Caroline, O.N. (1989)– "Gender Planning in the Third World : Meeting cal and strategic Gender Needs" –World Development 17 (11) – pp 1799 : .

45- nal Council for Childhood & Motherhood (1994) – Women in Egypt's rt for Pijing – Cairo .

46- an, Azza (1996)– Gender and Women Empowerment – The International ng Programme in Population and Sustainable Development – Cairo graphic Center – Cairo .

47- an, Azza (1995) – Programme of Economic Reform and Structural tment and its Effect on Egyptian Women in labour Force - CDC series on ation and Development (11)– Cairo Demographic Center – Cairo .

48- d Nations (1995)– The Advancement of Women–United Nations cations .

49- d Nations (1994)– International Conference on Population and opment – Cairo (5-13 September) .

50- d Nations (1990)– Global Outlook 2000: An Economic, Social and onmental Perspective – United Nations Publications .

51- Fleet, David D. (1991)- Contemporary Management–Boston–Houghton Company .

52- more, Sarah (1988)– " From Women's Roles To Gender Relations: oping Perspectives in the analysis of Farm Women "–Sociologia Rural is , XVIII –4 .

53- Eshrak (1995) –Egyptian Non–Governmental Organizations (NGO's): w of Literature–A Report Submitted to UNICEF/ Egypt in Preparation for 1995 – National Forum for NGO's .

ROLE OF NON-GOVERNMENTAL ORGANIZATIONS IN THE DEVELOPMENT OF RURAL WOMEN

El-Helbawy, H. A.
Rural Sociology Dept., College of Agriculture, Alexandria University

ABSTRACT

The purpose of this investigation is to identify level and determinants of non-governmental organizations contribution to development of rural women, Also, the study aimed to identify the level and determinants of rural women benefit from the non-governmental organizations activities. The empirical data used in this study were collected from 143 non-governmental organizations and 395 rural women in El-Minufiya governorate.

The findings of the study indicated that 78% of NGO's carry out services and productive activities to rural women. The activities that presented to the rural women were positive in general. The NGD's were contributing to rural women development in many aspects of life including: (1) Human development such as providing health services, education services, and social welfare services. (2) social and economic development such as supporting small environmental industries to improve the socio-economic status of rural women. However, the role of NGO's in the development of rural women was limited and insufficient as manifested by: (1) 22% of NGO's in the study sample was not concerning rural women development. (2) 40% of NGO's that concern rural women development in the study sample was providing only one activity. (3) low level of women voluntary participation and membership in NGO's. (4) 47% of rural women in the study sample did not know about the existance of NGO's in their villages. (5) only 15% of the women in the study sample have benefited from the services and activities of NGO's.

The findings indicated that the most important variables affecting the contribution level of the NGO's in rural women development were: The degree of cooperation of the organization with other NGO's, the ability of NGO to provide the financial support of their activities, the level of women participation in organization membership and leadership, the main activity of the organization, the duration of the organization, and the number of organizations in the village. The findings indicated also that the most important variables affecting for the rural women benefit from NGO's were: The degree of woman voluntary participation, the number of NGO's in the village, woman attitude towards voluntary work, and women occupational level. The study was concluded with a discussion of its findings.